كتابات عن الهيئة

قسـم الثقافة والإعلام

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

حقيقة جديدة في المشهد العراقي



مصطفى كامل- صحفي عراقي

في الوقت الذي تشدد فيه القوات الأمريكية حصارها على مدينة الفلوجة وتشتد المخاوف من احتمال اندلاع مواجهات عنيفة في مدن أخرى، برزت حقائق جديدة في المشهد العراقي.

فقد أثمرت الأسابيع الأخيرة جملة من المعطيات الملفتة من أهمها تنامي الدور السياسي والاجتماعي لهيئة علماء المسلمين في العراق.

يمكن القول إن هيئة علماء المسلمين في العراق كانت أول تنظيم سياسي واجتماعي يؤسس في العراق فور احتلاله قبل أكثر من عام، إذ تشكلت الهيئة بإطارها العام في ١٤ أبريل ٢٠٠٣، أي بعد خمسة أيام فقط من احتلال العراق، من قبل مجموعة من علماء الدين السنة الأجلاء الذين سرعان ما بلوروا مشروعاً وطنياً عاماً ذا أبعاد متعددة.

أولها: تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، وثانيها: مواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية وفضحه من خلال توعية العراقيين بمراميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة،

فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية لأهل السنة في العراق.

و لم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة.

ويقول الدكتور مثنى حارث الضاري، مسؤول الشؤون الإعلامية في الهيئة: إنَّ هذه المؤسسة ليست حزباً، ولا تسمح لأعضائها بالانتساب لأي من الأحزاب والحركات السياسية العاملة في الساحة العراقية، خشية أن يعمل هؤلاء على توظيف وجودهم في الهيئة لصالح تنظيماتهم أو مواقفهم السياسية.

ويشير الدكتور الضاري إلى أن هيئة علماء المسلمين تضم علماء ينتمون لشتى المذاهب الإسلامية الفكرية، فهي إذن ليست حكراً على جهة محددة أو اتجاه فكري بعينه.

ومن المهم في هذا الصدد، تأشير حقيقة كون الهيئة تضم في أمانتها العامة علماء أكراد من شمال العراق، مما يعني أنها تنأى بنفسها أن تنحصر في إطار ضيق يحاول تقسيم العراق إلى عرب سُنَّة وعرب شيعة وأكراد.

وبالتالي، فإن ما يجمع هؤلاء جميعاً هدفاً واحداً ، هو العمل على نهضة العراق وبنائه على وفق منظور إسلامي حضاري.

ومن شأن هذا التنوع في الرؤى أن يسمح للجميع بتقديم تصوراتهم ورؤاهم بعيداً عن الاحتكار أو الانفراد والتحكم، حيث تجتهد الأمانة العامة للهيئة -حسب تصريحات مسؤولي الهيئة- في اعتماد مبدأ الشورى بأقصى صوره في اتخاذ قراراتها وبناء مواقفها.

قاد أعضاء بارزون في هيئة العلماء مظاهرات احتجاجية مشتركة مع نظرائهم من الشيعة للمطالبة بوقف تجاوزات قوات الاحتلال الأمريكية في الفلوجة.

مواقف مشهودة

وعلى الصعيد الدعوي والاجتماعي، حاولت الهيئة رعاية مساجد السُنة في عموم العراق، كما أنشأت عدداً من المراكز التعليمية المعنية بمفردات العلوم الإسلامية.

وكان أبرز مواقفها، تلك المتعلقة بالمجاهرة برفض الاحتلال وبيان الموقف الشرعي من مقاومته، حيث لم تساوم على حق العراقيين في الدفاع ضد المحتل بكل أشكال المقاومة، سلماً وحرباً، بل إنها اعتبرت مقاومة المحتل واجباً شرعياً لا ينتظر فتوى من أحد.

كما جاهرت بتعرية مواقف المتعاونين مع قوى الاحتلال، وفي رفض مجلس الحكم الانتقالي إلى حد أن أمينها العام الشيخ الدكتور حارث الضاري، وهو من سلالة واحدة من أهم الأسر العراقية وأشهرها في مقارعة محتلي العراق في العصر الحديث، وصف المجلس بأنه مسخ مشوه لا يمثل إرادة العراقيين، بل يمثل إرادة الاحتلال، وأنه محض "جيفة من جيفه"، على حد تعبيره.

والتزمت الهيئة مواقف مشهودة في تقريب وجهات النظر المختلفة ومحاولتها نزع الضغائن والفتن، التي يحاول كثيرون تأجيجها في عراق العهد الجديد. فأقامت علاقات متينة مع عدد من القيادات الشيعية التي وجدت منها تعاوناً وقبولاً مثل الشيخ جواد الخالصي وسواه.

وفي الأزمة الأخيرة التي نشبت إثر الهجوم والحصار الأمريكي على الفلوجة، برز جلياً الدور الذي تضطلع به هيئة علماء المسلمين في قيادة الشارع السني في غير واحدة من مدن وسط العراق تحديداً.

كما كانت صاحبة الدور الأساسي في توفير المساعدات العاجلة لأبناء الفلوجة من خلال فروعها المنتشرة في العراق، ومن خلال المساجد التي انبرت في تنظيم حملات تبرع بالدم والغذاء والمستلزمات الطبية العاجلة دعما لسكان الفلوجة.

" لا صلة لنا بسلطة الاحتلال "

وعندما قامت بعض الجماعات ذات التوجه الديني الملحوظ باختطاف عدد من الرهائن الأجانب ، أعلنت الهيئة موقفها وناشدت هؤلاء إطلاق سراح المرتهنين لديها من الذين لا يصب عملهم في خدمة جهد قوات الاحتلال بشكل مباشر.

ونظراً لاستجابة تلك الجماعات المسلحة لنداءات هيئة علماء المسلمين، فقد أطلق سراح عدد كبير من الرهائن، مما أكسب الهيئة سمعة طيبة في الأوساط العربية والدولية، وكشف عن مكانة رموزها في المجتمع العراقي.

وفضلاً عن استحقاقها، فقد ساهم الفشل الكبير والشلل شبه التام الذي يعاني منه مجلس الحكم الانتقالي، وعدم تمثيله الغالبية العظمى من الشعب العراقي، في إضفاء مزيد من الشرعية على دور الهيئة، كما أن محاولات إدارة الاحتلال الأمريكي تغييب السنة في العراق، أضفى على تحركاتها مزيداً من الفاعلية والقدرة.

وقد أثبتت الأشهر الاثنتي عشرة الأخيرة أن محاولات البعض إقصاء السُنة عن رسم مستقبل العراق، كانت فاشلة، بل إنها اكتسبت مع مرور الوقت مزيداً من الخيبات، خاصة بعد أن تصاعدت عمليات المقاومة في العراق كمّاً ونوعاً.

لكن الشيخ الدكتور حارث سليمان الضاري، الأمين العام لهيئة علماء المسلمين ينفي بشكل مطلق إمكانية القبول بأي دور تحت سلطة الاحتلال، وقال "لا صلة لنا بسلطة الاحتلال، ولسنا على استعداد للقبول بأي اتصال أو تكليف في أية قضية".

حقائق لا يمكن القفز عليها

وبرغم هدوئه والأناة التي يتمتّع بها، إلا أن الشيخ حارث الضاري كان حازماً في موقفه عندما أكّد أن الهيئة لن تُشارك في أي شكل من أشكال الحكم وهيئاته التي ينصبها الاحتلال مهما كان اسمها أو شكلها، ما دام الاحتلال جاثماً على أرض العراق.

ويؤكّد الشيخ الضاري على أن هيئة علماء المسلمين لا تضع شروطاً للدخول في أي ترتيبات مستقبلية، لأنها ببساطة ترفض الموضوع برمته، لكنه يستدرك مُوضّحاً، الدور الذي تضطلع به الهيئة في تقديم الرأي والمشورة الشرعية ومراقبة تطورات الأوضاع في العراق بشكل عام، ومنها التطورات السياسية، مشيراً إلى إبعاد شبهة الانعزال عن الحياة العامة.

ويرى الشيخ الضاري أن سياسات تهميش العرب السُنة في العراق خاطئة. فهم أبناء العراق ويتحملون، إلى جانب باقي أبناء الشعب،

مسؤولياتهم في تخليصه من الاحتلال وتقرير مستقبله وبنائه، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها أو القفز عليها.

وللتدليل على صدقية موقفه، يتساءل الأمين العام للهيئة: ماذا أسفرت سياسات التهميش والإقصاء المعتمدة خلال عام؟ والى ماذا أدَّت محاولات البعض غير الفوضى وعدم الاستقرار؟

وتعليقاً على قانون إدارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية، الذي أقرَّه مجلس الحكم الانتقالي أخيراً، يرى الشيخ الضاري أن الجهة التي أصدرت القانون المذكور غير شرعية وغير مؤهلة قانونياً لتحديد ملامح مستقبل العراق، مشيراً إلى أن "من بين مخاطره الكثيرة أنه يُغيّب عروبة العراق ويُحوّل البلد من كيان واحد إلى مشروع قابل للتقسيم والشرذمة في أية لحظة، بالتأكيد على كونه فدرالياً، فضلاً عن إعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم، الأمر الذي يعني فتح الباب أمام عودة اليهود الذين غادروا العراق بإرادتهم بعد عام ١٩٤٨، مما سيُلحق أفدح المخاطر بالأمن الوطني والقومي" على حد تعبيره.

من هيئة إلى تنظيم سياسي؟

وفي نفس السياق، يمكن القول أن منابر مساجد العراق باتت منابر سياسية، فمسجد "أم القرى"، أحد المساجد الكبرى في بغداد، حيث مقر هيئة علماء المسلمين، غالباً ما تتحول خطبة صلاة الجمعة فيه إلى خطبة سياسية.

ففي يوم الجمعة ٢٣ أبريل ٢٠٠٤، خرج الخطيب الدكتور أحمد عبد الغفور السامرائي ليوجه رسالة تحذير واضحة للأميركيين بالتراجع عن أي

خيار عسكري في مدينة الفلوجة، لأن ذلك سيعني "تحول جميع أنحاء العـــراق إلى فلوجة أخرى"، على حد قوله.

ويرجع الدكتور محمد بشار الفيضي، الناطق باســـم هيئـــة علمـــاء المسلمين هذه الظاهرة إلى حالة الفراغ السياسي والاجتماعي والمؤسسي الذي يعانيه العراقيون منذ احتلال بلادهم العام الماضي.

ويقول الفيضي: إن الهيئة بدأت بنشاط ديـــني واجتمـــاعي، ولكـــن تطورات الأوضاع وغياب المعارضة الحقيقية للاحتلال فرض علـــى قياداتهـــا التحول للسياسة كما يمارسها رجالها المحترفون، مشيراً إلى دورها البـــارز في المفاوضات الجارية في الفلوجة.

ويبدو أن علماء الدين أصبحوا هم الواجهة السياسية في هذا الخـــضم الواسع من الأحداث، وقد تفرض تطورات الأوضاع أن تتحول جهة مثـــل هيئة علماء المسلمين في العراق إلى تنظيم سياسي، وهو ما لا يستبعده الناطق باسمها، مؤكّـــداً رغم ذلك أن الساحة العراقيـــة بحاجـــة إلى دور حقيقـــي لسياسيين محترفين ليعود رجال الدين إلى ممارسة مهامهم الأساسية.



الدور السياسي المؤمل لهيئة علماء المسلمين في العراق



د. أكرم المشهداني- كاتب وأكاديمي

بُعَيْدَ غزو العراق، وانهيار النظام السابق، وما حصل من انفلات أمني وشيوع الفوضى والنهب والسلب، وأعمال التصفيات الجسدية التي قامت بها قوى منها من تسللت عبر الحدود المستباحة، ومنها قوى داخلية؛ فضلاً عن حالة السلوك الجمعي التي اتسمت بها تصرفات الغوغاء من العامة في ظل غياب السلطة الأمنية مما ولّد الخشية من ترسيخ وتنامي الفوضى الأمنية نتيجة تقصير متعمد من قوة الاحتلال.

لذلك فقد تداعى علماء الدين من خلال المساجد ليأخذوا دورهم (المغيَّب سابقاً) في الشارع العراقي من أجل ضبط الأمن في الأحياء السكنية، وحماية المساجد، وكان لذلك الدور الأثر الكبير والمهم في احتواء الفوضى الأمنية، وحراسة الأحياء، من خلال تجنيد الشباب المتطوعين بمختلف المناطق في تنظيم الدوريات المسلحة والحراسات الليلية لحماية الدور والشوارع

والأزقة والمتاجر، واسترجاع الأموال المسروقة التي نهبت من دوائر الدولة، مما عزز من الموقع الاعتباري المؤثر لعلماء الدين كقوة ضبط اجتماعي فاعلة ومؤثرة في المجتمع، وما زال العراقيون يتذكرون جيداً كيف نجحت تلك الجهود العفوية في ضبط الأمن والاستقرار في الأحياء والمدن، بالرغم من غياب الشرطة والسلطة نهائياً، وحظيت مبادرة علماء الدين بتقدير ورضا عموم العراقيين، ورشحتهم كبديل أمين ومقتدر للسلطات المحلية الغائبة.

وحين بدأت الأحزاب الوافدة مع دبابات الغزاة المحتلين تمارس دوراً مشبوهاً في محاولة إدارة الشأن الداخلي تحت شعارات ولافتات طائفية وعرقية ومذهبية، مما ينذر بتعميق التفرقة في البلاد وشرذمة العراق، وتفتيت الوحدة الوطنية؛ فقد تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق)، لتكون مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة صادقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وكانت للهيئة وما زالت علاقات تنسيقية مع بعض رموز الشيعة، وبذلك أكدت الهيئة على الوحدة في مواجهة الاحتلال، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية.

ورغم أن الهيئة لم تُسَمِّ نفسها هيئة علماء السنة، بل أسمت نفسها (هيئة علماء المسلمين) إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها بجدارة واقتدار كمرجعية عليا للسنة في العراق، في موازاة المرجعيات الشيعية دون تناحر أو

تنافس، ومارست الهيئة أدواراً ثقافية وسياسية واجتماعية وإنسانية في مختلف محافظات العراق.

لم تنجرف الهيئة إلى تكتيكات المرحلة السياسية التي تذرعت بها قوى وأحزاب ذات عناوين إسلامية أخرى تحت حجة أن المشاركة في المجلس هي (فرصة للدفاع عن الشعب العراقي المسلم، والقرب من مصادر القرار)... لكن تسلسل الأحداث الدامية في العراق أكد خطأ هذا المنهج؛ فالمجلس كان (صناعة أميركية) وليس له إلا أن يكون (أداة) لتنفيذ وترويج المخطط الأميركي؛ فقد سقط المجلس في أول امتحان له حين قرر في يوم تأسيسه ١٢/٧/٢٠٠٣م اعتبار يوم التاسع من نيسان .. يوم احتلال بغداد (عيداً وطنياً للعراق)، ولم ينفع اعتراض ممثل الحزب الإسلامي في منع المجلس من اتخاذ هذا القرار المشبوه.

ثم جاءت أحداث ملحمة الفلوجة تتويجاً لتصاعد المقاومة العراقية، ووجدنا كيف أن أطرافاً كثيرة في مجلس الحكم مارست أدواراً مشبوهة، وكان أغلبها (متأمركاً أكثر من الأميركان!)، وفي الوقت نفسه كانت أحداث الفلوجة امتحاناً عسيراً لمصداقية الحزب الإسلامي العراقي ذي الماضي العريق، واليد النظيفة، وحين رفض أهل الفلوجة أن تمارس أي جهة من (مجلس الحكم) مهما كانت دور الوساطة بين المجاهدين وبين قوات الاحتلال، كانت (هيئة علماء المسلمين) هي المظلة الأمينة والمقبولة والمرحب بها وموضع الثقة من أهل الفلوجة ومجاهديها، ولا يمكن مطلقاً إنكار الدور الذي مارسته قيادة الحزب الإسلامي العراقي مع هيئة العلماء في التوصل لاتفاق الهدنة ووقف النار بين المجاهدين وقوات الاحتلال، والذي كان يشكل انتصاراً سياسياً للمقاومة

في إجبارها القوة المتغطرسة الأميركية للإذعان وقبول التفاوض مع المقاومة الجهادية. ولكن ما يجب أن لا يغيب عن البال أن الواقع يؤكد أن أهل الفلوجة المقاومين قبلوا مشاركة ممثلي الحزب الإسلامي كحزب عراقي عريق، وليس باعتباره طرفاً يمثل مجلس الحكم الانتقالي المنحل.

ثم جاءت عملية التدخل والمناشدة الإنسانية لإطلاق سراح الرهائن الأجانب الذين كانوا أسرى لدى جهات عديدة من المقاومة العراقية، كانت فرصة لإبراز دور ومكانة هيئة علماء المسلمين، وكلمتها المحترمة والمسموعة لدى المجاهدين الذين قبلوا طواعية نداء الهيئة بإطلاق سراح المرتهنين، بل سلموهم إلى مقر الهيئة؛ بحيث أن أطرافاً من دول المخطوفين بدأت ترسل مبعوثين على مستويات عالية إلى العراق التماساً لتدخل هيئة العلماء في إطلاق سراح المحتجزين، وفعلاً تمكنت الهيئة من إطلاق سراح عدد كبير منهم، مما عزز من مصداقية الهيئة واحترامها، وكونها الصوت الأقرب والأوثق والأصدق لدى المقاومة العراقية المجاهدة، وفي الوقت ذاته رشحها لممارسة دور سياسي، إضافة للدور الإنساني الاجتماعي.

وبالرغم من أن هيئة علماء المسلمين وعبر المتحدثين باسمها ترفض أن تدعي دوراً سياسياً في منهاجها، إلا أن واقع الحال ومجريات الأحداث أكدت أن الهيئة مرشحة بكفاءة لممارسة دور سياسي محترم مقبول، وموضع الثقة والاعتبار من عموم الشارع العراقي، وبخاصة أهل السنة، والمعتدلين من الشيعة، وكذلك أنها تصلح ممثلاً ومعبراً عن المقاومة العراقية ليس بالضرورة ممثلاً مباشراً، ولكن من خلال موقعها الاعتباري ومنزلتها في نفوس المقاومين، وثقتهم بها؛ لأن الهيئة لم تتلطخ أياديها بمصافحة المحتلين الغزاة أو

الخنوع لإرادتهم، أو ولوج لعبة التكتيكات السياسية المستنكرة التي مارستها أطراف أخرى.

ويمكن اعتبار الخطوات التالية التي مارستها الهيئة دليلاً على قدرتها للعب الدور السياسي في المرحلة الحالية والقادمة للأسباب التالية:

(١) إنَّ الهيئة لم تهادن الاحتلال، و لم تدخل في لعبة التكتيكات السياسية، وثبتت على مواقفها الوطنية المعارضة للاحتلال وسمته بالاحتلال و لم تسمه (تحريراً) كما يحلو لأطراف أخرى تسميته، وهذا ما أدى لتعزيز موقع الهيئة وهيبتها في نفوس العراقيين وقبولها مرجعاً لدى أطراف المقاومة العراقية بكل مشاربها وتوجهاتها.

(٢) إنَّ الهيئة وقفت موقفاً واضحاً في رفض مجلس الحكم الانتقالي، واعتبرته صراحة ((صنيعة أميركية)) ويهدف لتسويغ الاحتلال، وترويج السياسة الأميركية، ورغم أن الهيئة كانت وما زالت على علاقة طيبة بالحزب الإسلامي العراقي، والحزب الإسلامي الكردستاني، إلا أنها عبرت بصراحة عن عدم رضاها عن دخول الحزبين في مجلس الحكم المعين أميركياً، بالرغم من تقدير الهيئة للماضي النظيف للحزبين، وثقتها بنظافة سمعة ممثلي الحزبين في مجلس الحكم.

(٣) الهيئة وقفت بشدة ووضوح ضد موضوع إجراء (انتخابات فورية) في العراق، في ظل الاحتلال، وسطوة الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الأخرى، وفي ظل الأوضاع الأمنية المضطربة، مما يعني عدم توفير أبسط متطلب من متطلبات الحياد والنزاهة والمصداقية في هذه الانتخابات. والهيئة ترفض قطعاً اتهامات بعضهم الموجهة لأهل السنة أن رفضهم الانتخابات

الفورية إنما هو خوف من (التهميش)، وترى أن قادم الأيام والانتخابات الحرة النـــزيهة -إن كانت نزيهة فعلاً- سوف تكشف الأكاذيب.

(٤) لم تختلط على الهيئة استراتيجيات التوجه المصلحي ولا تكتيكات المرحلة، وكان تأكيدها الواضح على المقاومة حقاً مشروعاً وواجباً على العراقيين جميعاً لا ينتظر الفتوى، وشاركت الهيئة في العمل السياسي رفداً للجهود الأخرى، ودرءاً لمفاسد الانعزال عن ساحة أراد الاحتلال من أول يوم تهميش القطـــاع الذي تمثله هذه الهيئة، والشريحة الأعظم من الشعب العراقي التي تمثلها.

(٥) لم تنجرّ الهيئة إلى اللعبة الطائفية التي ابتدعها (بول بريمر) من خلال نظام المحاصصة الطائفية المشبوهة، ورغم أن الهيئة تعلم علم اليقين أن وصف (السنة) بالأقلية وصف ظالم وغير صحيح، كونهم لا تقل نسبتهم عـــن ٦٠% مـــن سكان العراق، إلا أن الهيئة بقيت تعتبر الحديث عن (أغلبية) و (أقلية) بـــين (مسلمي العراق) إنما هي لعبة يريد من ورائها المحتلـــون تـــأجيج الخلافـــات والانقسامات بين صفوف الشعب العراقي، وكان الشيخ حـــارث الـــضاري -حفظه الله- في أكثر من تصريح صحفي قد اعتبر الحديث عن غالبية شيعية بالعراق أنها «دعاية ادعوها.. وسكتنا عن مجاراتها لأسباب وطنية»، وقولـــه: «بدلاً من الحديث عن أغلبية شيعية أو سنية ينبغي علينا الحديث عن أغلبيـــة إسلامية ساحقة في العراق حيث المسلمون يـــشكلون ٩٧% مـــن ســـكان العراق» وفي هذا تأكيد واضح للوحدة الوطنية والحفاظ على عروبة وإسلامية العراق.

(٦) الموقف الصريح للهيئة من المقاومة، وقد رفضت مطلقاً أن تسمي أعمال المقاومة بالإرهاب، ورفضت تشويه المقاومة كونها مقاومة غير عراقيـــة، بـــل

أصرت على أنها مقاومة عراقية وطنية مجاهدة، وأثبتت الأيام مصداقية موقف الهيئة. كما أن المتحدثين باسم الهيئة كانوا يسمون المقاومين بـأنهم (أبناؤنا المقاومون)، ورفضوا أن يسموا عملية التفاوض بشأن الفلوجة بأنها (وساطة) وقالوا (نحن لا نتوسط بين أهلنا وبين المحتل).

(٧) الهيئة لم تمارس أي ضجة إعلامية، والتزمت الهدوء والصمت فترة طويلة، ومارست العمل الهادئ المنظم، وبقيت صوتاً واحداً، لم يشذ عنه منشق، أو معارض، وكل الناطقين والمتحدثين عن الهيئة داخل العراق وخارجه يتكلمون بصوت واحد، مما يكرس مصداقية الهيئة وحسن تنظيمها. وأحسن ما قيل عن الهيئة أنها كانت كمن يرتقي جبلاً عالياً بثقة واقتدار وسط الركام السياسي والفكري في عراق ما بعد الاحتلال.

(٨) الهيئة عززت من (حقيقة شعبية) وهي وجوب الاستماع إلى صوت (الأغلبية الصامتة) في العراق، وسط بعض الأصوات المنكرة التي سيطرت على المشهد العراقي وبخاصة عبر وسائل الإعلام خلال الفترة المنصرمة منذ الاحتلال من رموز مجلس الحكم وأحزاب العمالة الذين حاولوا تكريس أهداف وغايات مشبوهة تخدم سياسات الاحتلال.

(٩) الهيئة حذرت بصراحة وما زالت تحذر من خطر التغلغل الصهيوني في العراق المحتل، تحت ستار منظمات البحث والمعلومات، والهيئات الإنسانية، وصفقات عقود ما يسمى (إعادة إعمار العراق). كما دعت الهيئة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والبريطانية؛ لأن ترويجها يساعد القوات الغازية للعراق في جرائمها ضد العراقيين.

(١٠) ترفض الهيئة أن تطرح نفسها كبديل سياسي، أو مشروع سلطة، أو حزب سياسي، بل تؤكد أنها هيئة تعمل لتوحيد كلمة العراقيين، ورفض الاحتلال والمطالبة برحيل الغزاة وتسليم السلطة إلى أبناء العراق المخلصين الحقيقيين من خلال انتخابات حرة نزيهة تشرف عليها الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتتوفر لها كل الضمانات الأمنية والسياسية.

(١١) تلتقي الهيئة مع دعوة بعضهم في وجوب إقامة مجلس «نيابي حر ومنتخب» لكنها ترى أن أوان قيام هذا المجلس يكون «بعد رحيل الاحتلال» وليس تحت حرابه ورقابة عيونه وضغط ثقله. كما أن الهيئة ترفض تسييس الوزارات، وتدعو إلى أن يديرها التكنوقراط الوطنيون نظيفو السمعة واليد، وترفض الهيئة الممارسات الشاذة التي يمارسها وزراء مجلس الحكم في جعل كل وزارة ضيعة لحزب أو طائفة لوزير، كما أن الهيئة وقفت بوضوح مع سياسة المصالحة الوطنية الشاملة، وترفض بشدة ما سمي بسياسة الاجتثاث.

(١٢) تربط الهيئة بين الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والاحتلال الأميركي للعراق، وترى أن تفاعل العراقيين مع القضية الفلسطينية كان هو السبب الأساس في دفع الصهاينة للإدارة الأميركية إلى غزو العراق، والسعي الواضح إلى تفتيته وتقسيمه وإضعافه كقوة مؤثرة في موازنة القوى تجاه العدو الصهيوني.

(١٣) الهيئة تؤكد على عروبة العراق وكونه جزءاً من الأمة العربية والإسلامية، ووقفت بشدة ضد مشروع الدستور المشوه الممسوخ الذي يجرد العراق من عروبته ودينه، أو تهميش الشريعة الإسلامية التي هي دين الأغلبية

العظمى من العراقيين، مع إقرار الهيئة بحقوق غير المسلمين من العراقيين في إطار العراق الموحد.

(١٤) إنَّ الهيئة قدمت إلى مبعوث الأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) مشروعاً وبرنامجاً متكاملاً لرؤية عراق ما بعد تسليم السلطة وزوال الاحتلال، وكان هذا المشروع موضع الاحترام والتقدير من قِبَل الأخضر الإبراهيمي.

وبعد:

فإنَّ هيئة علماء المسلمين رغم كونها تصرح على لسان ممثليها أنها ليست بديلاً سياسياً، وأنها ليست مشروع سلطة بديلة، إلا أنها في حقيقة الأمر والواقع طرحت نفسها بقوة في الساحة باعتبارها موضع ثقة وتقدير من أغلبية العراقيين، وفيهم نسبة لا يستهان بها من الشيعة والأكراد والتركمان فضلاً عن السنة، لا بل إن الحقائق تؤكد أن عدداً كبيراً من علماء الدين الأكراد والتركمان هم من ضمن أعضاء الهيئة، مما يجعل الهيئة مرشحة بقوة لتكون هي الأكثر قدرة على التعبير عن الصوت العراقي في المرحلة القادمة.

ولا شك أن الإدارة الأميركية شعرت بالحرج الشديد من تنامي مكانة الهيئة واحترام العراقيين لها، وخاصة المقاومين منهم، وبدأت تعيد حساباتها المستقبلية في التعامل مع الهيئة، وإذا كان هناك من يتهم المقاومة العراقية بأنها (مشرذمة) و(تفتقر إلى المنهج والبرنامج) فإن هيئة علماء المسلمين يمكنها أن تمارس دوراً سياسياً موضع ثقة واعتراف من العراقيين، وأن تكون الوعاء المعتبر والموثوق لحماية المقاومة العراقية الجهادية، ولساناً ناطقاً بالحق العراقي. ونعتقد جازمين أن المستقبل القريب سوف يثبت ذلك.



تجربة هيئة علماء المسلمين العراقية هل يمكن تعميمها ؟!



أحمد موفق زيدان
مدير مكتب الجزيرة في باكستان

ساعات أمضيتها مع الشيخ حارث الضاري أمين عام هيئة علماء المسلمين العراقية التي أثبتت قدرتها على التعاطي بواقعية وبعد نظر مع الأحداث العاصفة بالشعب العراقي، وأثبتت الهيئة من خلال هذا التعاطي أنها ينبوعا لا ينضب من اجتراح الحلول للمشكلة العراقية ، بعيداً عن الحزبية الضيقة، وترفعاً على الشخصنة، والإقليمية والطائفية، التي أراد البعض للعراق أن ينساق وراءها، لكن الساعات التي أمضيتها مع الشيخ حارث الضاري حفظه الله تظهر مدى ما يعتمل في صدره من حرقة، إضافة إلى قلب يتفطر ألماً على واقع يعيشه العراق، واقع يشي بأنّ الحرب الأهلية الدامية بدأت ولن يوقفها أحد إلا مشيئة الله تعالى، بعد أن فشلت حكومة المالكي وقبلها

الحكومات التي جاء بها الاحتلال الذي هو سبب كل مصائب العراق وأهله، فشلت في ترجمة ما تتشدق به هذه الحكومات صباح مساء عن الوحدة الوطنية، بينما تركت الزمام مرخياً لمليشيات تحكم بغداد، التي تحولت بدورها إلى مدن بدلاً أن تكون مدينة واحدة لكل العراقيين.

تجربة هيئة علماء المسلمين جديرة بالدرس والتفحص لعله يمكن تعميمها على العالم الإسلامي، بعد أن فشلت الحزبية الضيقة في أن تكون جامعا لكل الأطياف المكونة لشعوب المنطقة، وبعد أن أثبت قادة هذه الأحزاب فشلهم في التعاطي بواقعية وبُعد نظر مع الوقائع السياسية على الأرض، وبعد أن انفضت الشعوب عن هذه الأحزاب المومياثية المحنطة التي تسارع أن تضع جنودها وشبابها في خندق كل من ينعق باسم فلسطين، وفلسطين منهم بريئة براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

لقد نأت الحركة [الهيئة] عن انتقاد أي فصيل أو حزب إسلامي في العراق لقناعتها أن ذلك سيفرق الصف، وسيمزقه ويشتته، و لم تتطرق أو تعلق على حدث إلا بمقدار ما يحتاجه الأمر من تعليق أو توضيح، وظلت جامعاً للعراقيين الشرفاء، وبالتالي ليس من مصلحة أي فصيل مقاوم أن يعمل على النيل منها أو التشكيك فيها بطريقة أو بأخرى، إذ أن رفع الغطاء السياسي والاجتماعي من قبل الهيئة ورموزها عن أي فصيل أو شخص أو جهة سيضعه في خانة التشكيك العراقي، لما للهيئة من ثقل مجتمعي وشعبي ودولي لا حاجة لتبيانه والحديث عنه.

هيئة علماء المسلمين خيمة يمكن أن تستظل بها كل الشعوب الموجودة في المنطقة، رغم وجود بعض الثغرات التي يمكن تفاديها من خلال التعرف

على هذه الثغرات والنواقص من قبل القائمين على هذه الهيئة، وتـأتي أهمية التفكير في تعميم هذه التجربة بعد أن فقدت الجماهير والشعوب صـدقيتها بحكوماتها التي غدت عاجزة تماماً على التعاطي مع الأحداث وأصـبحت في خانة المضاف إليها والمفعول فيه والشكوى إلى الله.



حارث الضاري وتربيع الدائرة العراقية



فيصل جلول

باحث وكاتب لبناني

الحملة على رئيس هيئة العلماء المسلمين لم تحقق أغراضها بل كشفت النقاب عن زعامة الضاري الوطنية في العراق وزادته قوة وعزماً وألّبت المزيد من العراقيين على الاحتلال وأعوانه.

هل أخطأت الحكومة العراقية في حديثها عن توقيف الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق؟ الجواب عن السؤال بـ"نعم" لم يعد يحتمل الشك لدى مختلف الجهات المعنية بأوضاع العراق سواء تلك المؤيدة للاحتلال الأميركي والمتحالفة معه، أو تلك التي تنتمي إلى المقاومة العراقية بأطيافها المختلفة مع فارق في أن الطرف الأول لا يجاهر بالخطأ فيما الطرف الثاني يعتبر توقيف الضاري دليلاً على ضعف المحتل، وانفلات أعوانه من كل قيد أخلاقي أو سياسي أو وطني.

ولعل إحساس جوقة الإحتلال بالخطأ هو الذي حملها على الاستدراك ومن ثم الحديث عن تحقيق قضائي مع الشيخ العراقي الجليل زاعمة بجرأة تحسد عليها أن "القضاء سيد ومستقل" وأن "الحكومة لا تتدخل في قراراته" ما يعني أن على الرجل أن يسوّي قضيته مع المحاكم العراقية وليس مع الحكومة هذا إن كان أصلاً يقيم اعتباراً لهذا الكلام من أوله إلى آخره.

لكن ما الذي تأخذه حكومة المالكي أو قضاؤها على الشيخ حارث الضاري؟ الواضح حتى الآن هو تصريحاته الأخيرة حول العراق وهي للمناسبة ليست جديدة بل تنسجم مع الخط السياسي الذي دأب عليه منذ سقوط بغداد إذ ما انفك يقول: الاحتلال غير شرعي وكل ما ينتج عنه غير شرعي بما في ذلك الحكم وأجهزته ودستوره وقراراته وقضائه وقوانينه.. بالمقابل يرى أن المقاومة شرعية ويميز بينها وبين "الاعتداء على العراقيين" إلا من تعاون منهم مع المحتل.

ويعتقد أن المخابرات الأجنبية والإسرائيلية تقوم بعمليات مشبوهة لزرع الفتنة في العراق، ولا يتبنى طروحات تنظيم القاعدة لكنه لا يجد نفسه ملزماً بشن حملة عليه فهو لم يأت بهذا التنظيم إلى العراق فقد جاء إلى بلاد الرافدين بعد أن جاء المحتل وكرد فعل له.

أما أن يشرح الضاري أهداف و ظروف العمليات التي تشنها القاعدة بطريقة مختلفة عن طريقة أهل الحكم والمحتلين فمن حقه أن يفعل ذلك لأنه ليس موظفاً عند المالكي ولا يحتاج إلى عطفه ولا إلى عطف المحتل.

ولئن درج رئيس هيئة العلماء المسلمين على قول ما يقول دون خوف أو تردد أو إبطاء فلأنه يعتبر بداهة أن العراق بلده، وأن من أبسط واجباته أن

يدافع عنه بالقول الذي يراه مناسباً وضرورياً وإن بحده الأدنى ذلك أن الرجل لم يتجاوز في تصريحاته السقف المتاح للكلام ضمن الشروط المنبثقة عن أوضاع العراق بعد سقوط بغداد.

أضف إلى ذلك أنه اختار الإقامة في الأردن وليس في سوريا مع معرفته التامة بموقف عمان ودورها في بلاده عشية وبعد سقوط النظام السابق.

عموماً من الصعب تفسير الحملة على الضاري دون النظر في مستجدات أسياسية طرأت مؤخراً على الأوضاع العراقية.

أغلب الظن أن المحتل ضاق ذرعاً بالشيخ الضاري لسببين أساسيين الأول داخلي والثاني خارجي. في الداخل حمل الضاري على هيئة عشائر الأنبار التي تعمل مع المحتل ضد المقاومة العراقية بحجة التصدي للقاعدة ووصف أفرادها بـ "اللصوص وقطاع الطرق" ونزع عنهم صفة زعماء العشائر مجرداً بذلك الهيئة المذكورة من الشرعية العشائرية وليحولها إلى تجمع كمي ضئيل لا قيمة له في الخريطة السياسية العراقية، علماً بأن الضاري مرجع مهم في هذا المجال، ويحسب لقوله حساب جدي في الأنبار، وبخاصة لدى عشائرها، ناهيك عن كونه مرجعاً دينياً سنياً بل المرجع الأهم، وبالتالي من الصعب أن تمر أقواله مرور الكرام سواء في الأنبار أو في غيرها.

ولو كانت أقوال الضاري ثانوية وغير مؤثرة على الترتيبات التي يعدها زلماي خليل زاد في وسط العراق لتوفير طرف سني تمثيلي مؤيد للأميركيين لما غضب المحتل وأعوانه منها، ولما سلطوا عليه سيف القضاء، الذي يحكم بقانون المحتل وليس بالقانون العراقي المستقل، ولو كان القضاء العراقي متعطشاً

للعدالة لحكم على عشرات الجنود والضباط الأميركيين الذي انتهكوا أعراض وأموال آلاف العائلات العراقية دون رقيب أو حسيب.

وفي الخارج أكد الشيخ حارث الضاري أنه يؤيد بقوة حزب الله في مقاومته للمحتل وعبر عن اعتزازه بصد العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال الصيف الماضي وطالب بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وأيد حركة حماس في مجابهتها للاحتلال الصهيوني وفي الحالتين كان كلامه من النوع الذي يؤرق المحتل الأميركي لأنه يقطع الطريق على أهل الفتنة بين الشيعة والسنة في العراق وفي الشرق الأوسط.

عموماً هذه الفتنة التي تداعب مخيلة القادة الإسرائيليين الذين تحدثوا بوقاحة عن وجوب التحالف الصهيوني مع السنة الخائفين من إيران.

لقد تزامن امتعاض جلال الطالباني ونوري المالكي من تصريحات الشيخ الضاري مع الكارثة الانتخابية التي حلت بالمحافظين الجدد والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وأيضا مع الأنباء المتواترة عن مقترحات ستقدمها لجنة بيكر - هاملتون للانسحاب من العراق والانسحاب يستوجب "تأجيل الديموقراطية" مع توفير حد أدنى من الأمن والاستقرار بحسب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، وذلك من الصعب أن يمر دون تشديد القبضة الأمنية في بلاد الرافدين، وبالتالي طي صفحة المقاومة السياسية التي اعتمدها هيئة علماء المسلمين بعد مضي ساعات على سقوط النظام السابق وحتى اللحظة.

الحاصل أن الحملة على رئيس هيئة العلماء المسلمين في العراق لم تحقق أغراضها، بل كشفت النقاب عن زعامة الضاري الوطنية في العراق، وزادته قوة وعزماً وألّبت المزيد من العراقيين على الاحتلال وأعوانه.

أما الفوضى الأمنية فلن تبارح هذا البلد ما دام المحتل مصراً على تربيع الدائرة العراقية.



هل استهدفت مذكرة اعتقال الضاري الإخلال بوحدة العراق واستهداف آخر معاقل رفض الاحتلال



ياسر سعد

مجلة العصر الالكترونية

في العراق "الأمريكي الديمقراطي الجديد" يسود اللامنطق وتَغيب العقلانية وتُغيب فيه العقول إما اغتيالاً أو تشويهاً أو محاصرة، فالتجهيل مطلوب وهو واحد من معاول متعددة تعمل في عراق ما بعد الاحتلال تدميراً وتفتيتاً. كل ما جاءت حكومة لعنت من قبلها وطاردت من سبقها بتهم الفساد والنهب غير المشروع لسياسي الاحتلال وأدواته السياسية وشركائه في تدمير العراق ونهبه.

حتى رئيس ما يسمى بمفوضية النزاهة وهو المنشغل والمشغول بملاحقة الفاسدين والمختلسين على كثرتهم في "العراق الجديد" لاحقته هو الآخر تهم الفساد والإفساد.

لم يتبقَ في العراق من مؤسسة لم يشملها التدمير والذي بدأ مبرمجـاً ومنهجياً، قطاعات التعليم والصحة والنفط والمؤسسات الاجتماعية وغيرها. وزارة الداخلية هي وأجهزتها من ينشر الرعب والخوف في العـراق، ومـن مبانيها تنطلق فرق القتل والخطف والتعذيب وفيها تستوطن.

أما القضاء فكان له نصيب الأسد في الهجمة التدميرية، والتي ضربت أمواجها الحاقدة العراق وما تزال، فالعدالة لا تستقيم تحت ظل حكم استظل بالاحتلال، وجعل من تدمير العراق وقذفه في أتون حرب أهلية هدفـه الأول والرئيس.

كم من مرة صدرت مذكرات اعتقال قضائية، ومن بعد تم تجاهلـها وطيها، بعد أن حققت مراميها السياسية كما حدث مع مقتدى الصدر وأحمد الجلبي.

مذكرة الاعتقال والتي أعلنها وزير داخلية حكومة المنطقة الخـضراء بحق الشيخ حارث الضاري متهمة الرجل بدعم الإرهاب والحض على العنف وإثارة الفتنة، تأتي هي الأخرى لتكشف عن الوجه القبيح لهـذه الحكومـة ورموزها من العاملين لتفتيت العراق وتدميره.

الاتهام جاء بعد تصريح "الرئيس العراقي" جلال الطالباني عن الشيخ حارث الضاري بأنه "متطرف لا همَّ له سوى إثارة التوتر الطائفي والقومي في العراق".

ولا نحتاج بطبيعة الحال أن نتكلم عن وطنية الطالباني، أو عن سـعيه لتهدئة التوترات الطائفية، بعد أن قام عملياً بفصل الشمال العراقي عن الوطن الأم.

هيئة علماء المسلمين تحت قيادة الشيخ ضاري شكلت وما تزال رمزاً قوياً لوحدة العراق ولمناهضة الاحتلال وسداً منيعاً للعابثين من السياسيين، والذين يتحركون من خلال أوامر عابرة للحدود، والساعين بجدٍّ وكدٍّ لإثارة حرباً طائفية تكون غطاءً لجرائمهم السياسية والاقتصادية وسبيلاً لتفتيت البلد لصالح الدولة التي تربوا في كنف استخباراتها، من أجل ذلك تعرض الكثير من رجال الهيئة ورموزها للقتل والتصفية والاعتقال.

فالهيئة نجحت في بناء جسور متينة مع التيارات الشيعية الوطنية والمناهضة للاحتلال كالتيار الخالصي مما شكل عقبة أمام الساعين إلى تمزيق البلاد وإثارة النعرات والفتن الطائفية والمذهبية.

الهدف الأساسي برأيي لاتهام الضاري بإثارة التوتر الطائفي، هو إثارة الهيئة وجماهيرها لاتخاذ مواقف تزيد من التوتر الطائفي والذي صنعه سياسيو حكومة الاحتلال وفرق الموت التي يديروها.

كان الدكتور حارث الضاري قد استبعد قيام حرب مذهبية أو سنية–شيعية في العراق، على الرغم مما يحدث على الساحة العراقية من أمور جسام خلال لقاء أجرته معه قناة عربية فضائية، وأكد الشيخ الضاري فيه على أنَّ الحرب هي سياسية، تهدف من ورائها أطراف سياسية جاءت مع الاحتلال [illegible] تحقق مصالح وأهداف خاصة، أو تخفيف الأعباء عن المحتل مما يعانيه في [illegible]، أو تحقيق مصالح في الشارع.. مؤكداً أنَّ القوى [illegible] جاءت مع [illegible] سعت منذ السنة الأولى إلى إحداث الفتنة [illegible] الطائفية لكن [illegible] إلا في مرحلة [illegible] أشخاص معروفين للمناصب [illegible]مية، فهل [illegible] حكومة الفتن معاقبة [illegible] على مواقفه الوطنية [illegible]؟

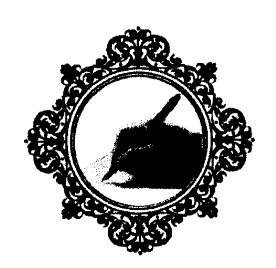
الساعون إلى الوحدة الوطنية والذين يرفضون وبوضوح ومبدئية قتل الأبرياء، بغضِّ النظر عن انتماءاتهم المذهبية أو العرقية، هم في عرف حكومة المنطقة الخضراء الطائفية من مثيري الفتن كما إنَّ المقاومين الذين يستهدفون جنود الاحتلال هم من الإرهابيين والمتطرفين!! أما المجرمون من الوالغين في جرائم الخطف والتعذيب الوحشي والتصفية فهم في عرف المالكي ليسوا بإرهابيين!! فبعد لقائه بجلال الطالباني بعد حادثة الخطف الشهيرة في وسط بغداد صرح نوري المالكي بأنَّ "ما حدث ليس إرهاباً وإنما نتيجة خلافات ونزاعات بين مليشيات تنتمي لهذا الجانب أو ذاك".

استهداف الشيخ الضاري، هو استهداف للأصوات والرموز التي تجاهد للمحافظة على العراق وللقوى العاملة على إطفاء نار الفتن والحروب التي يريد إشعالها سياسيو الاحتلال وأتباع الخارج.

الحرب الأهلية المدمرة قد تكون المخرج الأخير الذي يحفظ ما تبقى من ماء وجه الإدارة الأمريكية، وهو هدف تسعى إليه إيران لاقتطاع الجنوب العراقي، والتوسع شرقاً تحت لافتة الفيدرالية، والتي يروج لها أزلامها في العراق.

الحرب الأهلية قد تكون نقطة الالتقاء الأمريكي- الإيراني ومدخلاً لتعاون الطرفين-كما يروج له الآن- على حساب العراق ودماء أبنائه ومعاناتهم.

الشيخ الضاري وهيئة علماء المسلمين بين محبّة الأبناء وحرب العملاء



الدكتور أسعد قواس

باحث وكاتب عراقي

لقد تهافتت خلال الأيام الماضية حملات الهجمة الشرسة والمنظمة على الشيخ الدكتور حارث الضاري، الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق، من قبل جهات سياسية وحكومية متعددة ناقمة، آلت نتيجتها إلى إصدار مذكرة توقيف أو تحقيق تضاربت التصريحات حول ماهيتها من قبل وزارة الداخلية العراقية، وحول عدم علم الحكومة بها، ورفض بعض البرلمانيين لها جملة وتفصيلاً، وتراجع النبرة الرسمية عن جدية الأمر لعدم وجود مذكرة اعتقال، بحسب تصريحات السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، ليشهد العراقيون أعانهم الله على بلواهم، فصلاً جديداً من فصول المؤامرات المحسوبة، لغرض تصفية الوطنيين والمناضلين والداعين إلى عراق نظيف خال

من دسائس الاحتلال وخدّامه الصغار، ولتصبح المواجهة مطلقة بين العراقيين المواطنين من جهة، وبين الحكوميين الرسميين من جهة مقابلة.

لكن مما يلاحظ على تلك الجهات المتعددة والناقمة هو التقاؤها عند رابط واحد يجمعها يتمثل بأن شخوصها من أتباع أمريكا التي تحتل العـراق بجنودها، وهم ذوو الجاه المزور والسلطان الكاذب، الذين يتربعـون علـى كرسي السلطة المكسور في العراق، ويمثلون اليوم ذراع أمريكا التي تـبطش بالعراقيين من خلال فرقهم الطائفية ومصالحهم الانتهازية وغير الوطنية، والتي تصدى لها الشيخ الضاري شخصياً، ومرة تلو مرة، بالإدانة والشجب والرفض والسخط، وعملت هيئته الوطنية لعلماء المسلمين، على إصدار البيانات بـأثر البيانات، ضمن هذا السياق التنديدي.

حيث رفضت هيئة علماء المسلمين العملية السياسية تحـت غطـاء الاحتلال، وشجبت مختلف أنواع الجرائم المقترفة بحق العراقيين من جرائهـا، وكرست الصوت الإعلامي المقاوم لكل حالات الفساد والـسرقة والقتـول والاغتيالات والتهجيرات الطائفية، التي حصلت منـذ اليـوم الأول للغـزو الأمريكي للعراق، ولا زالت تحصل في يومنا هذا وبالشكل المتزايد والرهيب، تحت غطاء ما يسمى بالحكومة الوطنية المنتخبة.

ولقد تعرضت هيئة علماء المسلمين لموجة بوهيمية كثيفة من الغـدر والاعتداءات والمكائد، وأنكأها تلك الاغتيالات والتصفيات، الـتي طالـت ولازالت تطال العشرات تلو العشرات من أعضاء الهيئة وأسـاتذة وعلمـاء العراق، حيث نعتهم الهيئة بوقار الخطاب وعدتهم شهداء مكرمين، في سـبيل النضال من أجل البلاد وتحرير الوطن، وداعية بذات الوقـت إلى التماسـك

الوطني بين أبناء العراق، وعدم الانزلاق في الفرقة والتشرذم والضياع، وتفويت الفرصة على الأعداء المجرمين في مسعاهم المغرض ومطلبهم المشين.

وإذا ما أردنا وضع النقاط على الحروف، بين الضاري الذي يناصره الأبناء والعلماء والعراقيون، وبين خصومه العملاء الأدعياء، سنكتشف بأنَّ الضاري شخص كريم في الحياة، عزيز في المجتمع، ورث عن آبائه وأجداده شرف النضال الوطني ومقاومة المحتلين البريطانيين للعراق، في القرن الماضي، وهو اليوم يسير على تلك الخطى المضيئة، في رفض الاحتلال الأمريكي للعراق في القرن الحالي.

ويتوهم مَنْ يضن بأن هذا الرجل يمكن أن يتزحزح عن الحق قيد أُنملة، وربما يحلم مَنْ يمارس معه اليوم لعبة التصدي والمواجهة غير النظيفة، أو التستر بالمناورة السياسية العلنية وتبنّي المواجهة المكشوفة إزاءه، على أمل كسر شكيمة هذا الرجل العصامي، والنجاح في استدراجه إلى مغريات السلطة والتفاوضات المشبوهة للنيل من رمزية المقاومة العادلة، ومن وجود سطوتها المحترمة بين الناس، والتصغير من شأن وجوهها الوطنية الكبيرة.

إنَّ سيرة الشيخ الضاري أمضى من حسام، فقد نذر هذا الوطني الأمين نفسه لمحبة الوطن والعراقيين، والحرص على تناول لقمة العيش الشريف بصبر المُؤمنين المُوقنين بقضاء الله تعالى وقدره في الرزق الحلال والإصابة والإنابة، وسعى في مشواره الحياتي مُحصنا نفسه وأبناءه وعائلته، بسلاح العلم الشرعي ودراسة الشريعة والعقيدة الإسلامية، فنال العالمية والاجتهاد في اختصاصه العلمي والتعليمي، وعمل بهذه المؤهلات خارج العراق لفترة محددة، وعاد إلى العراق ليواصل مشروعه النضالي في تحرير العراق من أسره،

بين أخوته والمعذبين بظلمات السياسات الظالمة، وحظي بالاحترام والتقدير من المثقفين والعلماء ومن البسطاء والعامة في وقت واحد.

لقد تحمّل هذا الشيخ الجليل مسؤولية العالم الفقيه الدينية، في توجيه طلبة العلم وتوسيع مداركهم في البحث والتفقه، وأشرف على تدريس الطلبة العراقيين في كليات الشريعة العراقية وغيرها، وغرس قيم الإسلام وروحية التعاون والسلوك القويم في معاملات العباد وقضاء شؤونهم الحياتية، وبذات الوقت تحمّل مسؤولية القائد الشيخ العربي الأصيل متشحاً زي العروبة المعروف بعقالها وكوفيتها وعباءتها.

وخلال الأيام العصيبة والهادئة التي عاشها المجتمع العراقي عبر عقودهم، صار يجتمع عند رأيه المتخاصمون، ويأخذ بحلوله البعيدون والأقربون فيما ينزعون ويهدفون، وارتسمت الخارطة القيادية للشيخ الضاري باتساع نطاقها خارج حدود عشيرته، ضمن العاصمة بغداد وعموم محافظة الأنبار، لتشمل الفرات الأوسط والمنطقة الوسطى والغربية والمناطق العربية وغير العربية في صلاح الدين وكركوك والموصل، وتخطت سمعته ومكانتها لتصل إلى دول الجوار والمناطق الأخرى المحيطة بالعراق، بفعل المكانة والمصداقية والمبدئية التي عُرف بها.

ولم يستغل الضاري سمعته النضالية، ولا مكانته العلمية ولا مشيخته العشائرية، ليصفق لأخطاء الساسة ويجعل منها مصابيح هداية تحت مغريات دنيوية، بل نأى مبتعداً عن ترف الدنيا، منشغلاً بالعلم والتوجيهات الوطنية، التي تؤسس لمنطلقات الحس الوطني الشريف والمقولة القوية الهادفة في نفوس الوطنيين الأحرار، وكان مضيفه وديوانه مدرسة للمُريدين الوطنيين من العلماء

والمفكرين، وغاية للمظلومين والبسطاء في النصفة وإحقاق الحقوق، من شتى مناطق العراق.

وقد تبلور تشكيل هيئة علماء المسلمين كمؤسسة وطنية الملامح، عراقية المطامح، في أثناء بدء احتلال أمريكا للعراق، وعشية قيام السلب العجيب والنهب الرهيب في بغداد، وحرق مكتباتها وسرقة متاحفها ومؤسساتها الوطنية، حيث كانت نتاج جهود وتجمعات ونشاطات كثيرة سبقت فترة الاحتلال، وشواهدها كانت تمتد إلى مآثر النخب الدينية والوجوه الوطنية، المعروفة بتاريخها النضالي وحرصها الأكيد على وحدة العراقيين.

إنَّ تشكيل هيئة علماء المسلمين، ومن خلال العمق الديني والوطني الذي تحلى به أمينها العام الشيخ الضاري، جعل منها الركن الأمين الذي ينطق باسم الحق الشرعي، فضلاً عن النطق بحق العراقيين في بلادهم وأرضهم وحياتهم، بعيداً عن دنس الاحتلال، وخبث العملاء ونوازعهم في التفرقة والبلاء، وكان (ميثاق الشرف الوطني) الذي أصدرته الهيئة في ١٥/تموز/٢٠٠٤ بفقراته الثمانية من مدينة الكاظمية، خير شاهد على الوطنية العراقية، ويُمثل الدعوة العلنية الصريحة وحرص الهيئة على معاني الوحدة الوطنية بمختلف وجوهها، ورص صفوف العراقيين، ضد الفرقة والتمزيق وإرادة المحتلين الغزاة، متخذاً من الآية الكريمة ((واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)) عنواناً لميثاقها، وإستراتيجية طويلة المدى لعمل الهيئة في المستقبل.

وهذا كله قد ربط الشيخ الضاري بعلاقات متينة وواسعة، قائمة على النصرة والولاء مع غالبية العشائر العربية ومراجعها وعلمائها من الشيعة والسنّة والكرد وزعماء الطوائف الأخرى، والاجتماع في توحيد الكلمة

والصف الرافض لوجود الاحتلال، منذ أكثر من ثلاثة أعوام، تحت المسمى الوطني والعربي والعراقي والإسلامي، وليس تحت مسمى الخيانة والعمالة والسجود عند أبواب الغزاة والأجانب.

لقد بزغت هيئة علماء المسلمين لتمارس دورها الشرعي والأخلاقي والإنساني والوطني، كمطلب عراقي مهم في المجتمع، بوصفها جهة مؤسسية، وطنية، شرعية، مدنية، معنية أيضاً بالشأن السياسي المتعلق بمستقبل العراق والعراقيين، ورافضة للاحتلال، وداعية إلى انسحاب المحتل من أرض العراق، وشاجبة للممارسات الإجرامية بمختلف صنوفها، بخطاب شرعي ووطني واضح الدلالة والمعالم، يلامس نفسية المواطن، ويغرس فيه روح الأمل والصبر وتحمّل أذى الظالمين.

إنّ البيانات الوطنية الصدارة عن هذه الهيئة، والتي بلغت اليوم ما يزيد على (٣٤٠) بياناً، ناهيك عن التصريحات المخولة والرسائل الاختصاصية الموجهة بإزاء الحالات والحوادث والظواهر والسلوكات المحددة بعينها، لم يثبت عليها مطلقاً إلا خطابها الوطني الصميمي، لا عبر تصريحات أمينها العام الشيخ الضاري أو مساعديه، ولا عبر المصرحين باسمها.

ولقد تفحصت جميع بيانات الهيئة تفحصاً دقيقاً، فوجدتها بيانات مُنصفة للحق العراقي في استعادة استقلال العراق، ومدافعة عن العراقيين دون تمييز ودون انحياز لجهة على حساب أخرى، ولم تحثّ على فتنة، ولا وجّهت طائفة معينة نحو القيام بمفسدة تضر بطائفة أخرى، وإنما على العكس من ذلك تماماً، كانت الهيئة في كل ما صدر عنها مناراً للوحدة الوطنية، وصمام أمان قوي ضد تفريق العراقيين وتمزيق العراق وشرذمة الجغرافيا طائفياً وعرقياً.

وقد أجريت مع ذلك تحليل المضمون العلمي على مجمل وثائق الهيئة وبياناتها، واستخلصت منها مفادة، تقول بصريح البيان : نرفض باسم العراقيين احتلال العراق، ونطالب المحتل بجدولة انسحابه ورحيله النهائي عن بلاد الرافدين، ونرفض المشاركة في العمليات السياسية التي يرسمها المحتل للعراق والعراقيين، ونرفض تقسيم البلاد طائفياً وعرقياً، ونرفض تدخل الصفويين والموساد والمرتزقة في إثارة الحرب الطائفية والأهلية بين العراقيين، فالعراق كله دم واحد، وعقل واحد، وشعور وطني واحد، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وإنّ هذه أمتكم أمة واحدة في الخير والشر وفي العسر واليسر.

وعليه فمن يدّعي على هيئة علماء المسلمين وأمينها العام الشيخ الضاري، ويلصق بهما ما ليس لهما، فهو كذاب أشر، ويستحق أن يُردَّ عليه على رؤوس الأشهاد: إنّ الإناء ينضح بالذي فيه، وشبيه الشيء منجذب إليه!!

فلم يكن الشيخ الضاري ولا هيئته الوطنية من صنيعة الاحتلال، وإنما أنت أيُّها البيدق الخشبي يا بائع الدم والضمير، يا مَنْ دخلت العراق مجلوباً مع أسيادك، وأنت يا مَنْ لا تريد اليوم استقلال العراق، ومقامك لا وزن له في ظل دستور زائف وقوانين طائفية وقضاء أعرج، مُت بصحيفة أعمالك المخزية، لأنّ العراقيين قرروا أن يحملوا صحيفة أعمال الشيخ الضاري على رؤوسهم، وسيموتون عليها، لأنها بكل بساطة صحيفة عراقية وطنية، وليست صحيفة تفريقية باطلة.



تحية للشيخ الجليل المجاهد حارث الضاري



د .أيمن الهاشمي

في خطوة تتسم بالحمق والتخبط، أعلنت حكومة المنطقة الخضراء العميلة أنها أصدرت مذكرة اعتقال بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري أمين عام هيئة علماء المسلمين في العراق، وقالت مصادر حكومية عراقية: إنَّ المذكرة جاءت علي خلفية اتهامات كان أعلنها جلال الطالباني للضاري بالعمل على إثارة الفتن الطائفية والعرقية في العراق، بعد أن كان الشيخ المجاهد الضاري قد وجَّه انتقادات شديدة للحكومة العراقية ولما تسمى بالعملية السياسية في البلاد مشيراً إلى تورط القوات الحكومية مع الاحتلال في المجازر ضد أبناء السنة ومساجدهم وعلمائهم في العراق.

وجاء صدور مذكرة الاعتقال وسط توقعات بقرب انسحاب الوزراء السنة من الحكومة احتجاجاً علي تصاعد أعمال العنف والقتل ضد أبناء السنة، وكانت آخرها جريمة خطف أكثر من مئة موظف من هيئة البعثات التابعة لوزارة التعليم العالي في بغداد قبل يومين من صدور المذكرة المسخ. وتوقع مراقبون أن تؤدي مذكرة الاعتقال إلى تعميق الخلافات داخل الحكومة

وتصعيد لأعمال العنف الطائفية في العراق. وان تزيد من الفجوة بين الحكومة وبين الشعب.

وبدلاً من أن تصدر سلطات الحكومة أوامر القبض والاعتقال بحق قادة الميليشيات الطائفية المنفلتة، التي ارتكبت جريمة اختطاف موظفي ومراجعي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقلب بغداد، ومن ثم الغدر بعدد كبير منهم، وبدلاً من أن تصدر الحكومة أوامر القبض على قيادات فرق الموت، نجدها تصدر أمر القبض على رئيس هيئة علماء المسلمين وهو أكبر شخصية وطنية عراقية مناوئة للاحتلال، حين رفض الشيخ المجاهد حارث الضاري المشاركة في مهزلة ما تسمى بالعملية السياسية، وتنزه عن جيف الدنيا ومتاعها، وكان صوتاً هادراً يدعو لمقاومة الغزاة وأعوانهم.

إنَّ من يتابع تصرفات وسياسات الحكومات العميلة التي تعاقبت على الحكم في العراق المحتل، والتي (تدعي) امتلاكها زمام الأمور ولكنها في الواقع، وباعتراف رئيس وزرائها الأخير الذي أعلن للملأ أنه لا يمتلك سلطة تحريك سرية إلا بأمر من سلطات الاحتلال!! يلاحظ تخبطها في إدارة الشأن العراقي، وبدون جهد كبير سيكتشف وبوضوح المنطق الخائب الجديد في العراق المحتل: فمن لا يتطابق مع أهداف الاحتلال، والأجندة الإيرانية ومطامع الأحزاب الغبية الكردية، فهو (عميل) و(إرهابي)، في حين أن من يركع ويسجد لها، ويسبح بحمد طهران وقم فهو قمة الوطنية.

لذلك كل من يدعو إلى وحدة أرض وشعب العراق ويرفض الطائفية هو الخائن، ويستحق السجن، بل الإعدام في نظر شلة الرعاع الحاكمة

بالعراق!! عار على وزير الداخلية أن يداري فضيحة وزارته واشـــتراكها في فرق الموت وجرائم الخطف، بقيامه بإصدار مذكرة بحق الشيخ المجاهد.

يكفي حارثاً أنَّ جده ضاري قد لقنَّ لندن في يوم من الأيام درساً عندما قتل كلبهم لجمان القائد البريطاني أبان الاحتلال البريطاني الأول للعراق، حتى أنشد العراقيون له: ((هز لندن ضاري وبجاها)).

يحاول العملاء اليوم أن يغطوا فضائحهم وعيوبهم بإصـــدار مـــذكرة قبض على الشيخ المجاهد حارث الضاري، إنها الشرارة التي أرادوا أن تحرقهم، هل نسوا من هو الضاري؟ ومن أبوه؟ ألم يقم أبو الشيخ الضاري بقتل لجمن القائد البريطاني في العراق من قبل؟! من لا يقرأ التاريخ سيجني نتيجة ســـوء تقديره السياسي كما ستفعل حكومة المالكي قريباً.

بدلاً من أن تصدر أوامر القبض بحق فرق الموت وقادة الميليـــشيات الإرهابية.. وبدلاً من أن تصدر المذكرة بحق من نهبوا ثروات العراق ودمـــروا مؤسساته وقتلوا ما يزيد عن نصف مليون عراقي، وشرّدوا ملايين العـــراقيين إلى الخارج... فهذا إن دلَّ على شيء فيدل على تخبط الحكومـــة وإفلاســـها وعجزها عن ستر فضائحها وعيوبها.. وآن لها أن ترحل بعـــد أن تعتـــرف بعجزها.



مؤشرات الخوف والانهيار بالمنطقة الخضراء قضية الشيخ حارث الضاري



د. بشير موسى نافع

ظهرت قضية الشيخ حارث الضاري للعلن للمرة الأولي بتصريح من رئيس دولة المنطقة الخضراء جلال الطالباني. اتهم الطالباني الشيخ حارث بأن لا همَّ له إلا تأجيج النعرات القومية (والمقصود العربية — الكردية) والطائفية (والمقصود بالطبع السنية — الشيعية).

أن يصدر مثل هذا الاتهام من المنطقة الخضراء للشيخ حارث ليس بالأمر الغريب. ولكن أن يصدر عن السياسي العراقي — الكردي الأشهر، حجماً وتاريخاً، فمن الغرابة بمكان. فمنذ برز الطالباني على رأس مجموعة من الشبان اليساريين المنشقين على الملا مصطفي البارزاني، وهو طرف في كل الفتن التي تعرض لها العراق والأكراد. من حكومة البعث في بغداد إلى إيران، ومن سورية وليبيا إلى تركيا، ومن لندن إلى واشنطن، لم يترك الطالباني طرفاً

ذا مصلحة أو اهتمام بالعراق وشؤونه إلا وعمل معه، على هذا المستوى أو ذاك.

وحتى ساعة إطلاق تصريحه (ذلك أن حياته السياسية لم تنته بعد) شارك الطالباني، بدرجات متفاوتة، في شق صفوف الحركة الكردية واندلاع الصراع في أوساطها، في توريط الأكراد في سلسلة من المغامرات المسلحة الخاسرة ضد الحكومة المركزية (بعضها لم يخل من خدمة مصالح قوى أجنبية)، في اندلاع حرب كردية أهلية مدمرة في التسعينات، ومن ثم في التورط في مشروع غزو العراق واحتلاله، الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه من جحيم ودمار وموت.

والطالباني هو إضافة إلى ذلك كله الطرف الرئيسي في الفتنة الدموية المتصاعدة في كركوك منذ بداية الاحتلال.. مثل هذا السجل لا يؤهل الطالباني لاتهام حتى العنصريين والطائفيين بالعنصرية والطائفية، ناهيك عن توجيه الاتهام للشيخ حارث.

بيد أن تصريح الطالباني لم يكن مقصوداً لذاته، بل مقدمة لمؤامرة كان حضّر لها قبل أيام على الأقل، بين ما يسمى بالتحالف الكردي — الشيعي في المنطقة الخضراء. وقد أصبحت المؤامرة أكثر وضوحاً عندما أعلنت وزارة الداخلية العراقية، ولم يجف حبر تصريح الطالباني، قرار توقيف الأستاذ الشيخ بتهمة دعم الإرهاب.

لم تشهد الأسابيع الأخيرة متغيرات جوهرية في خطاب الشيخ حارث ومواقفه السياسية حتى توجه له اتهامات ما؛ فالرجل ورفاقه في هيئة علماء

المسلمين عارضوا منذ البداية الاحتلال وسياساته، كما عارضوا الكيان الذي ولد من رحمه، بلا مواربة ولا مساومة.

والحقيقة أنه إن كان ثمة من متغير في لغة الشيخ حارث مؤخراً، فالملاحظ أنه أصبح أقل حدة وأكثر توكيداً على وحدة البلاد، فلماذا إذن جاء هذا التصعيد المفاجئ في موقف دولة المنطقة الخضراء من رئيس هيئة علماء المسلمين، وأحد أبرز وأهم الرموز الوطنية في العراق اليوم؟

إنّ كان ثمة من إجابة بسيطة ومباشرة، فإنّ الأمر يتعلق بلا شك بتحركات حارث الضاري السياسية الأخيرة في المنطقة، وليس في لغته ومواقفه.

فبعد زهاء السنوات الأربع على احتلال العراق ووصوله إلى الوضع الذي وصل إليه، كان من المفاجئ أن يستقبل الشيخ حارث في المملكة العربية السعودية (ثم في الإمارات) على رأس وفد من هيئة علماء المسلمين، ومن الملك عبد الله على وجه الخصوص.

طوال المرحلة الماضية ارتكبت الرياض، كما القاهرة، خطأً كبيراً في الانسحاب كلياً من الشأن العراقي، وترك مستقبل العراق ليقرر من قبل واشنطن وحلفائها. ولأنّ الشيخ حارث الضاري وهيئة علماء المسلمين وقفوا دائماً موقف المعارض للاحتلال وسياساته، فربما وجدت الرياض حرجاً في استقبال قيادة الهيئة، بالرغم من اعتراف الجميع بأنّ الهيئة لا تمثل القوة الرئيسية في أوساط العرب السنة وحسب، بل وتمثل الجهة الوحيدة في الساحة العراقية المتشظية التي تطرح مشروعاً وطنياً وتحافظ على علاقات وثيقة بعدد لا يستهان به من الشخصيات والعلماء وشيوخ العشائر العراقيين العرب

الشيعة، خلال الشهور القليلة الماضية تغيرت الحسابات السياسية إلى حد كبير.

ثمة قلق متزايد في الرياض (والقاهرة) من النفوذ الإيراني في العراق، النفوذ الحقيقي أو المتخيل. وقد تفاقم هذا القلق بعد أن تورطت كل من القاهرة والرياض في الموقف من حزب الله في مطلع الحرب الإسرائيلية الأخيرة علي لبنان، والتي جاءت نهايتها انتصاراً كبيراً لحزب الله، وتحسب بالتالي انتصاراً لحلفائه في دمشق وطهران.. ولكن الموقف السعودي - المصري من العراق يتغير بفعل عوامل أخرى، تتعلق بالإخفاق الأمريكي الفادح.

فالعراق الذي وعدت به واشنطن، وقبله حلفاؤها في المنطقة بهذه الدرجة أو تلك من الحماس، كان عراقاً ديمقراطياً، مسالماً، صديقاً للغرب والولايات المتحدة. ما انتهي إليه العراق بعد سنوات طويلة من الاحتلال كان شيئاً آخر تماماً.

العراق الحالي هو عراق منقسم على ذاته، يطحنه صراع أهلي ــ سياسي، رفع من وتيرة الراديكالية الإسلامية في المنطقة، ويكاد يلتهم الجوار كله في مزيج من العنف الإسلامي والانشقاق الطائفي.

وكما فقدت السياسة الأمريكية ــ البريطانية في العراق دعم الشعبين الأمريكي والبريطاني، فقد تركت هذه السياسة حلفاء واشنطن في المنطقة في حل من موقفهم السابق بترك الشأن العراقي كلياً للقرار الأمريكي.

هذا هو الجانب الأول من خلفية التغيير الطارئ على الموقف السعودي - المصري من العراق.

أما الجانب الآخر فمن المحتمل أن يكون أمريكيا بحتاً؛ إذ ليس من المستبعد أنَّ الإدارة الأمريكية، وقد أدركت أنها غرقت فعلاً في وحل العراق وأخذت في البحث عن مخرج وعون، قد لجأت بالفعل إلى حلفائها في المشرق العربي، دول مثل مصر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، صمتت على السياسة الأمريكية في العراق، ولكنها لم تكن راضية عنها تماماً.

وتستطيع هذه الدول، بثقلها المتفاوت وصلاتها بالعراقيين من كافة الاتجاهات، أن تساعد على إيجاد مخرج ما، وأن تقلل من حجم العواقب المترتبة على الإخفاق الفادح في العراق، سواء بالنسبة للوضع الأمريكي أو بالنسبة للعراقيين أو تداعيات الوضع العراقي على المنطقة.

وليس من المستبعد، بالتالي، أن تكون واشنطن قد طلبت من العواصم الحليفة في المنطقة أن توسع من شبكة علاقاتها لتصل إلى قوى وعناصر كانت هذه العواصم قد حاذرت الاتصال بها، خوفاً من إثارة غضب الحليف الأمريكي.

مهما كان الأمر، فينبغي أن يقرأ لقاء قيادة هيئة العلماء المسلمين بالملك السعودي باعتباره حدثاً كبيراً، بالرغم من أن هذا اللقاء لن يولد سياسات ملموسة على المدى القصير.

وقد قرأت القيادات الكردية العرقية والشيعية الطائفية في المنطقة الخضراء اللقاء كذلك. ولكنها، وكما أغلب الخطوات التي اتخذتها منذ تشكيل مجلس الحكم في صيف ٢٠٠٣ ، لم تتصرف تجاه المناخ السياسي الجديد بعقل وروية وتأمل، بل برد فعل أهوج وعدمي.

بدلاً من أن تعترف قيادات المنطقة الخضراء بشراكتها الكاملة للاحتلال في المسؤولية عن التمزق والدمار والموت الذي صارت إليه البلاد، وأن تبدأ بحثاً جدياً عن مخرج وخلاص وطنيين للعراق وشعبه، سارعت إلى محاولة إخافة الشيخ حارث وتدمير صورته ونفوذه. على أن الملاحظ هذه المرة أن القرار الموجه ضد الشيخ حارث يشي بما هو أبعد من السياسة العدمية التقليدية التي اتبعتها مجموعة المنطقة الخضراء منذ احتلال العراق.

ثمة خوف واضطراب وارتباك، وشعور متعاظم بالإحباط، يحيط بمناخ المنطقة الخضراء السياسي. بعد كل الدعاية الرخيصة المحملة بالرموز ثقيلة الوطأة، من الإرهاب إلى الناصبية، يقف سياسيو النظام البائس عاجزين عن فهم ظاهرة المقاومة أو إيقاع الهزيمة بها.

وبعد كل محاولات السيطرة على كركوك، لم تنجح الأحزاب الكردية العرقية إلا في توحيد العشائر العربية في المدينة وجوارها.. وبعد محاولات مستميتة لتقسيم العراق، المحاولات التي يستخدم فيها التأجيج والعنف الطائفيان بلا خجل ولا مواربة، إذا بالعنف الطائفي يلتهم جميع البلاد ويكاد يخرج حتى عن سيطرة القيادات الظلامية التي أطلقته.

المشكلة التي يشكلها الشيخ حارث الضاري لمجموعة المنطقة الخضراء، أنه لم يعد يمثل ضمير العراق وميراثه التاريخي وحسب، بل إنه الوحيد ربما الذي يمتلك ثقابة الرؤية، والقادر على كشف سوءاتهم.

عندما يقول الشيخ حارث إنّ العنف الذي يشهده العراق ليس حرباً طائفية أهلية، بل حرب قوى سياسية تتغطى بخطاب طائفي زائف، يصبح الضاري خطراً على مخططات العاملين علي تقسيم العراق.. وعندما يقول

الضاري إنَّ أس البلاء في العراق هو الاحتلال الأجنبي، يصبح الضاري خطراً على العاملين على فصل العراق عن هويته العربية والإسلامية، والساعين إلى تحويل العراق إلى اقطاعات طائفية وعرقية.

أما مشكلة من خططوا لحصار الشيخ حارث وتقويض صورته أنهم لم يدركوا الفارق الكبير بين علو كعب الرجل والهوة التي هبطوا إليها. وقد فاجأتهم بالتالي مواقف علماء شيعة بارزين، وبيانات القوى العربية والإسلامية داخل العراق وخارجه، والتحركات الشعبية الواسعة، التي عبرت عن الغضب والاحتجاج على المؤامرة التي استهدفت الشيخ حارث.

كما فاجأتهم مواقف الأنظمة العربية (وربما حتى الحليف الأمريكي) التي رأت بؤس قرار وزيرٍ للداخليةِ تحولت وزارته إلى عصابات للقتل والموت، وحكومة لا تستطيع حماية مقار وزاراتها حتى تلاحق القادة الوطنيين.

ما نشهده في العراق اليوم هو الاضطراب والفوضى وانهيار اليقينيات، الذي يصاحب كل فترة انتقالية تصاحب الأحداث والتحولات الكبرى في حياة الأمم والشعوب، بإخفاق مشروع الاحتلال، وما يعنيه من إعادة بناء العراق على صورة المحتلين وأهواء حلفائهم، تلجأ الأطراف الخاسرة إلى أقصى درجات العنف لمحاولة إيقاف منحنى الانحطاط. ونحن الآن في بداية المرحلة الانتقالية لا نهاياتها.

الإدارة الأمريكية لا تريد، ولا هي بصدد قبول الخسارة.. وسواء بالدراسات التي تقوم بها مجموعة بيكر، وبالمراجعات التي تجريها الإدارة بأجنحتها المختلفة، أو بالاتصالات مع الحلفاء في المنطقة، فليس من المستبعد أن تحاول واشنطن دفعة أخرى في العراق.

بل ليس من المستبعد أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى دعم قوى طائفية ما على حساب أخرى، إلى العمل على تقسيم العراق، مهما أوقع مشروع التقسيم من خسائر باهظة بالعراقيين ونسيج البلاد الوطني، أو أن تدفع الأوضاع إلى حالة من العنف الشامل الذي يستهدف تلقين العرب درساً لن ينسوه أبداً.

وما قد يطرح على مائدة التشاور الأمريكية قد يطرح مثيله، أو ما هو أسوأ منه، على مائدة مخططات حلفاء الاحتلال في المنطقة الخضراء..

القرار البائس في حق الشيخ حارث ليس إلا مقدمة لهول قد يتزايد بشاعة. فعلى نحو أو آخر، تدفع المنطقة وشعوبها ثمن سياسة إمبراطورية خرقاء لقوى الخارج وأهواء سياسيين صغار وبؤساء من أبنائها.

هيئة علماء المسلمين في العراق



د. عبدالإله بلقزيز

توفر "هيئة علماء المسلمين" نصاباً تمثيلياً للفكرة الوطنية في العـــراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منذ سنوات: غِب الاحتلال الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولـــة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الصغرى الجـــارف منفلتاً من عقال الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهله في قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية.

ينظر خصوم "هيئة علماء المسلمين" إليها بحسبانها إطـــاراً للتمثيـــل الطائفي لسنة العراق، ومن هذا الموقع يتعاملون معها، يفعلون ذلك من مبانٍ طائفية مقابلة أو يتوسلون بهوياتهم الطائفية، أو قل بـــالأطر الطائفيـــة الـــتي ينغلقون فيها ويحكمون الاغلاق، لتمثلها تمثيلاً طائفياً هو اليوم الشكل الوحيد للإدراك السياسي لديهم، أو لإدراك معنى السياسة وأطرها وعلاقاتها.

من الثابت أنها نظرة تجانب الواقع من وجوه عدة:

إنها (نظرة) لا تلحظ بَدَاءَةً أن الجمع بين معنى السُنة ومعنى الطائفة لا يستقيم لأن السُنة في التاريخ الإسلامي ما حسبوا نفسهم طائفة بل جماعة وأمة ومن ذلك أتى الاقتران في التسمية عندهم بينها وبين الجماعة " أهل السُنة والجماعة " منذ النصف الثاني من القرن الهجري الأول. نعم، انزلق بعض من سُنة العراق إلى الفكرة الطائفية قبل نيف وعام، حين أقدم رئيس ديوان الوقف السُني السابق على الدعوة إلى تشكيل " تكتل سُني " لم توافقه عليه "هيئة العلماء المسلمين" والقوى الوطنية، فانتبه إلى الفخ مستبدلاً اسم "أهل السُنة" بأهل العراق، لكنَّ ذلك كان استثناءً، والاستثناء لا يُبنى عليه.

وهي لا تلحظ ثانية أن خطاب الهيئة حاد، منذ التأسيس، عن معترك التراشق بالمواقف الطائفية، وأتى خلواً من مفرداتها التي تعج بها خطابات غيرها من الهيئات السياسية العراقية المتوسلة بالدين "وبمعنى حد خاص هنا هو المذهب".

ولقد درجت منذ ذلك الحين على إنتاج خطاب سياسي وطني وجامع يخاطب سائر العراقيين لا فئة بعينها من دون سواها، وبالكاد كنت تجد فيه عبارة أهل السُنة تأتي في سياقات فقهية غير سياسية في الأعم الأغلب من استعمالاتها، علماً بأن أكثر المستعمل في لغتها الفقهية نفسها هي مفردة المسلمين (نظير استعمال مفردة العراقيين في التوصيف السياسي في مقابل المفردة السياسية الطائفية: شيعة – سنة).

ثم إنها لا تلحظ ثالثة الصلات السياسية الواسعة التي نسجتها "هيئة العلماء المسلمين" مع تيارات عديدة من غير " أهل السنة والجماعة " مثل تيار الشيخ جواد الخالصي وتيار آية الله الحسني البغدادي وتيار مقتدى الصدر في

ما مضى ووقوفها القوي مع التيار الصدري حين فتحت المعركة ضده في النجف قبل عامين، وهي صلات مأتاها من فكرتين جامعتين حملتهما الهيئة وحكمتا سلوكها الديني والسياسي هما: الإسلام والوطنية وهما معا غير الطائفية. الدين والوطنية يجمعان، والطائفية تفرق وتمزق.

من النافلةِ، القولُ إنَّ انتظام أمر "هيئة علماء المسلمين" على هذا النحو من العمل الجامع والتوحيدي لأهل العراق في مواجهة آفتي الاحتلال والطائفية، وما تولدانه من فتن وحروب أهلية، إنما يرد إلى حنكة وحكمة القائمين عليها، والى رئيسها العالم المجاهد الشيخ حارث الضاري، الذي اقتدر على تعريف وظيفة الدين في السياسة: الدفاع عن الوطن وعن وحدة الشعب، و لم يكن مستغرباً لذلك السبب أن تتحول الهيئة شيئاً فشيئاً إلى مرجعية وطنية لدى قسم عظيم من أهل العراق، وأن يصبح شيخها رمزاً من رموز الوطن، واستقلاله، ووحدته، وأن تحظى بالصدقية في الداخل والخارج، وأن تتحول إلى مركز متقدم من مراكز العمل الوطني، بل وأن تقدم أرقى صورة للإسلام في العراق: إسلام الانفتاح، والاعتدال، والتسامح، والتوحيد، لا "إسلام" الانغلاق، والغلو، والعنف، والتقسيم.

"هيئة علماء المسلمين" أشبه ما تكون في سيرتها الوطنية والدينية بـ"جمعية العلماء المسلمين" في الجزائر قبل ثلاثة أرباع القرن، وشيخها (د.حارث الضاري) أشبه ما يكون بالشيخ والعالم والمصلح عبد الحميد بن باديس في دوره القيادي.

كان أمامَ كلتا المؤسستين، وكلا الرجلين: أداء الواجب نفسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته،

الاغتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبديد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات من أجل استعادة الوطن من براثن الاحتلال.

الشيخ حارث الضاري



إبراهيم غرايبة
كاتب وإعلامي أردني

حقق الشيخ حارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق حضوراً فاعلاً على الساحة العراقية والعربية، وينظر إليه اليوم كثيرون بأنه القائد العراقي الأكثر أهمية ومصداقية في العراق، والشخصية التي يمكن أن تساعد ربما أكثر من غيرها في تحقيق الاستقرار والمصالحة في العراق على أسس وقواعد يقبل بها العراقيون، فهو بوسطيته وقدرته على المواءمة بين تطلعات العراقيين واتجاهاتهم الغالبة وبين ممكنات العمل السياسي والنضال، بالإضافة إلى تاريخه الشخصي والعائلي ومؤهلاته العلمية استطاع أن يفتح مساراً جديداً للعمل والمواجهة والحوار والتنسيق والفرص الممكنة لاستعادة استقلال العراق وسيادته واستقراره وفق الإجماع العراقي.

ويرأس الشيخ حارث الضاري هيئة علماء المسلمين التي أصبحت مرجعية عامة تؤطر العمل الشعبي والعام للعراقيين باتجاه ثالث مختلف عن الطريقتين السائدتين في العراق، التعاون والاندماج مع المشروع الأميركي أو المقاومة المسلحة، وتكريس فلسفة أن العراقيين هم العراقيون تتحدد واجباتهم وحقوقهم بالمواطنة والمكان.

وإذا كانت الدول والمجتمعات تقسم طائفياً وعرقياً، فإنَّ العراق يقسم كما يقول الشيخ حارث في ملاحظة ملفتة للاهتمام ليس على هذا الأساس كما يشاع ويراد لنا أن نصدق، فإذا كان التقسيم بين الشيعة والسنة فلماذا يستثنى الكرد من هذا التقسيم وهم سنة، وإذا كان بين العرب وغير العرب فلماذا لا يكون العرب الشيعة والسنة في كتلة واحدة مختلفة عن الكرد والتركمان؟

وإذا كان تقسيماً دينياً فلماذا لا يكون على أساس مسلمين وغير مسلمين، وإذا كان مكانياً أو جهوياً فلماذا لا يكون على أساس المحافظات؟ ولكنه – يقول الشيخ الضاري- تقسيم غير مفهوم، يشبه تدمير الذات والانتقام الأسطوري والبدائي.

الفكرة التي يلح عليها الشيخ الضاري أنه ثمة فرصة كبيرة لتشكيل العراقيين وفق أهداف ومسارات غير تلك المعدة لهم مسبقاً ليختاروا أحدها، فقد تبين أنَّ العمل والتجمع يمكن أن يمضي في منظومة معقدة بعيداً عن الانحياز والألوان المحددة المتطرفة، وفي صيغ متعددة الهويات والانتماءات والمصالح.

فالتقسيم الطائفي برأيه غير عادل وغير منطقي أولاً، ولم يتبع في العراق من قبل، وفي الوقت نفسه لا يدير ظهره تماماً لهذه التقسيمات من طوائف وأعراق وأديان.

وقد كان تقسيم العراقيين –يقول الضاري- مجحفاً لهم، وغير عادل أضر بالطوائف نفسها وبحقوقها وموقعها كما أضر بوحدة العراق والعراقيين.

تبدو "هيئة علماء المسلمين" في تشكيلتها ومواقفها جديدة على الفهم والتحليل، فهي وإن لم تكن غامضة؛ فإنها يصعب تصنيفها في الخانات الجاهزة، فهي ليست "الإخوان المسلمين" وإن كانت تضم في صفوفها كثيراً منهم، وليست قومية وإن كانت تتسع للقوميين، وليست هيئة دينية مثل المرجعية الشيعية وإن كانت تقوم على علماء الشريعة الإسلامية، وليست حزباً سياسياً وإن كانتت تشتغل بالسياسة، وهي وإن كانت هيئة سنية لكنها أيضاً عراقية ليست مناهضة للشيعة، تؤمن – كما يقول الضاري - بالأخوة الوطنية وعلاقات المصير والمرحلة التي تجمع العراقيين.

ويفهم الضاري المسائل والتاريخ والصراع في العراق كما في مقابلة صحافية معه بأنه لم يكن صراعاً طائفياً، ولا تسلطاً لطائفة على أخرى، وإن كان أيضاً مليئاً بالتجارب المريرة، ولكنه تاريخ التنافس والتعاون والصراع بين النخب ومجموعات الحكم والنفوذ التي تستحضر وتحشد أحياناً كل أسباب التأييد من طوائف وقوميات، ولكنها لم تكن في يوم تنتمي بالفعل إلى طائفة أو قومية.

ويرى الشيخ الضاري الأمر "عراق وعراقيون" ويعارض ويؤيد على هذا الأساس معتقداً أن ذلك قد يتسع لكل العراقيين ويشملهم، فيرفض دائماً

أن توصف المقاومة بأنها سنية، ولا الموالاة للأميركيين بأنها شيعية، ولكنه يراها مقاومة عراقية ويقابلها وجهة عراقية أخرى تلتمس عند الأميركان أهدافاً وطنية أو مصالح ولكنها في جميع الأحوال ليست قائمة على أساس طائفي، وبالطبع فإن وجهات النظر والمداخل الأخرى طائفياً وتاريخياً في النظر إلى المسائل وتحليلها تحتمل كثيراً من الصواب، ولا تخلو وجهة نظر الضاري من الخطأ، ولكن العراق المتداخل والممتد والعصي على التحليل والفهم الواضح والخيطي يجعل كل التحليلات والرؤى صائبة ومخطئة في الوقت نفسه، ويبقى الرهان معلقاً على التاريخ والمستقبل وليس الحاضر.

بناء وحدة المعارضة
مسؤولية هيئة علماء المسلمين



طاهر العدوان

رئيس تحرير جريدة العرب اليوم

وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قام قبل أيام بزيارة مفاجئة إلى بغداد، التقى فيها نوري المالكي ودعاه إلى (مد يده إلى السنّة) والإسراع باعتماد المصالحة السياسية لأنَّ (صبر أمريكا له حدود).

مثل هذه الدعوة تُعبّر عن تنامي الاعتراف، الأمريكي والدولي، بأنَّ حل المعضلة العراقية يتطلب إجراء حوار وتفاهم بين جميع الفئات العراقية، وبالتأكيد فإنَّ مؤتمر شرم الشيخ الذي سيعقد في الثالث من آيار المقبل سيتركز على هذه المسألة، لكن يبدو أن رئيس وزراء حكومة المنطقة الخضراء في بغداد نوري المالكي لا يشغل باله إلا قضية واحدة هي البقاء في السلطة، رغم الانهيارات المتتالية في شرعية بقائه، فالحكومة الحالية عجزت عن بناء جسور

مع الأحزاب والكتل (السُّنية) التي شاركت في العملية السياسية ودخلت البرلمان، كما إنها تواجه فشلاً بعد آخر داخل الائتلاف الحكومي؛ فبعد انسحاب حزب الفضيلة (الشيعي) انسحب وزراء كتلة الصدر.. ومع ذلك يدّعي المالكي بأنه قادر على السير إلى الأمام!!

غير أنَّ المؤسف في المشهد العراقي العام، تعميم (حالة العجز) ليس في الحكومة القائمة على قوة الاحتلال فقط، إنما في ساحة المعارضة العراقية لهذا الاحتلال ولحكومته الطائفية.

من يتابع ألوان وأطياف المعارضة يجدها كثيرة وواسعة وتمثل من الشعب العراقي أضعاف أضعاف ما يمثله الائتلاف الحاكم بمن فيه الحزبان الكرديان.. لكن هذا (الكم) من جبهات وأحزاب وهيئات وأيضاً مقاومة يفتقر إلى الحد الأدنى من اللقاء والتنسيق وإيجاد القواسم المشتركة، وتعظيمها حول مسألة إنقاذ العراق والحفاظ على وحدته وتحريره من الاحتلال الأجنبي.

المعارضة العراقية الحالية، متفرقة ومبعثرة وكل جهة فيها تتخيل إنها قادرة على إنجاز المهمة الوطنية بمعزل عن الآخرين، وهذا خطأ فادح.. أول مظاهره، وجود هذا الفراغ الكبير في تمثيل الشعب العراقي أمام الرأي العام العالمي، من خلال جبهة على المستوى الوطني، فوق الطائفي والأثني، تخاطب العراقيين أولاً، والمجتمع الدولي ثانياً بصوت واحد، وتكون بديلاً مقنعاً له، بأنها البديل الوحيد، لحالة الفوضى والدمار والتقتيل الطائفي والانقسام الجغرافي.

تتحمل "هيئة علماء المسلمين" وقائدها الشيخ المناضل حارث الضاري مسؤولية كبيرة في قيادة الجهد الوطني في هذه المرحلة نحو لقاء جميع الفئات والأحزاب والجبهات من مختلف الطوائف والإثنيات من أجل إقامة جبهة على المستوى الوطني.. لا تمثل فقط النسيج العراقي بمضامينه الاجتماعية والدينية والإثنية وأخيراً السياسية، ولكن لتكون إطاراً سياسياً وإعلامياً للمقاومة ضد الاحتلال، أي جمع السياسي والمقاوم حول برنامج إنقاذ وتحرير وبناء. عندها يتكرس حضور (مقاومة الشعب العراقي) في المحافل الإقليمية والدولية ويجيّر رصيدها للعراق حضور يفرض نفسه على كل طاولة يجرى إعدادها لبحث مصير البلد.

الوقت ليس في صالح وحدة العراق وأبناء شعبه، لأنّ من ينتظر هزيمة الأمريكيين على أنه الحل، عليه أن يدرك بأنّ هذا الاحتلال وحكومته الطائفية ينشطان في (غياب الجبهة المعارضة) في تشكيل مناخات حرب أهلية طائفية، تجعل هدف التقسيم أمراً ممكناً حتى بعد رحيل الأمريكيين (المفترض عن البلاد)..

ويمثل جدار الأعظمية، المستعار عن جدار الفصل العنصري الإسرائيلي في الضفة، علامة خطيرة لمستقبل غامض للعراق ببقاء الاحتلال أو بعد رحيله.



هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة



طلعت رميح

كاتب وباحث مصري

أصبحت هيئة علماء المسلمين في العراق، الأهم من بين الكيانات والتجمعات والهيئات الفكرية والسياسية، سواء على صعيد دورها أو على صعيد الاحترام الإسلامي والعربي لها، أو على صعيد عداء سلطات الاحتلال الأمريكي وحكومة العملاء لها ،كل ذلك في آنٍ واحد.

وبمتابعة الأوضاع الراهنة في العراق من كافة جوانبها، فإنَّ هيئة علماء المسلمين باتت هي الجهة المؤهلة أكثر من غيرها للتحول من حالة الجماعة المرجعية ومن الجماعة صاحبة الرؤية الخاصة بها إلى القيادة الإستراتيجية في عملية التحرير والبناء للعراق القادم ما بعد إخراج الاحتلال، بما بات يتجمع لها وحولها في داخل العراق وخارجه.

لقد أظهرت "مذكرة الاعتقال" التي صدرت بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري – الأمين العام للهيئة – من قبل قوات الاحتلال الأمريكية، ممهورة بخاتم سلطات الحكم العميلة، مدى خوف الاحتلال وحكومة المالكي،

من تنامي دور الهيئة على الصعيد الوطني والعربي والإسلامي، كما كانت الواقعة المشهورة عند قيام قوات الجيش العراقي العميل بالهجوم على منزل الشيخ، أهم ما أظهر النوايا الحقيقية تجاه الهيئة والشيخ، وفي نفس الوقت كان حدثاً أظهر مدى قوة الهيئة ومهابتها في العراق، إذ انتهت العملية خوفاً من التداعيات خارج وداخل العراق.

وإذ ظلت الهيئة على مواقفها المدافعة عن حق المقاومة العراقية وشرعيتها – وحيدة على ساحة العمل العلني في العراق كله – ومع تعاظم دورها على المستوى الشعبي حتى أصبحت ملاذاً للعراقيين المهجرين ولأسر الشهداء، بقدر ما هي محل إجماع من قبل تيارات فكرية وسياسية عديدة، فهي أصبحت ممثلاً لقطاعات كبيرة من الشعب العراقي في الداخل والخارج، بما جعل دور الهيئة ورمزيتها أقوى من فكرة المرجعية، وتتوفر لها معالم التقاء الآخرين حولها بشكل متصاعد.. فإلى أين تتجه الهيئة، ومن قبلُ: ما هي دلالات ظهورها، ومن بعد ما دورها الاستراتيجي في الوقت الراهن ومستقبلاً؟

ظهور الهيئة

شكّل ظهور هيئة علماء المسلمين في العراق – ما بعد الغزو والاحتلال الأمريكي– حالة مفاجئة لقوات الاحتلال، وكذا كان مفاجئاً للقوى السياسية "القديمة" التي كانت قائمة قبل دخول الاحتلال، من كان منها في السلطة أو كان خارجها، متعرضاً للمنع من قبل السلطة، كما كان أمراً بعيداً عن تفكير عقول مجموعات العملاء القادمة على ظهور الدبابات

الأمريكية أو من خلال الحدود الإيرانية.. كان سبب المفاجأة أن الهيئة بمسماها السابق لم تكن تتعاطى مع العمل السياسي خلال حكم حزب البعث، وكذا لأنها لم تتحرك في بداية دخول الاحتلال وفق حالة "سياسية" في نشاطها – لم تقد تحركات جماهيرية واكتفت بالموقف العام المؤيد للمقاومة، دون تحرك سياسي بتشكيل حزب أو تجمع ذي صبغة سياسية واضحة- وكذا لأنَّ التصور السائد، كان أنَّ هؤلاء ليسوا سوى "مشايخ تقليديين" لا قِبَلَ لهم، لا بالعمل السياسي، ولا بالعمل المقاوم، وأنهم بالكاد يمكن أن يعلنوا مواقف "سابقة التجهيز أو متكلسة"، وإنَّ جلَّ جهدهم سيتحول باتجاه أعمال الإغاثة والعمل الخيري.

لكنَّ الهيئة من بعد تحولت إلى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكرة الحزب السياسي الناشط، على صعد العمل السياسي والجماهيرية، كما تحول موقفها المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير.

والمهم هنا، هو أنَّ الهيئة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بنفس القدر الذي أظهرت فيه عدم قدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدى الاحتلال، كما طرحت بوجودها قضايا عامة هامة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقدية والفكرية والسياسية، لتحدى دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القوى السياسية لها..

لقد أظهر بروز هيئة علماء المسلمين في العـراق، مـدى الـضعف والتردي الذي أصاب القوى السياسية المعارضة (القديمة) للحكم في العـراق، كما هو الحال في حالة الحزب الإسلامي، وللقوى الحاكمة أيضاً، كما هـو الحال بالنسبة لحزب البعث، كما على صعيد القوى العرقية والطائفية، إذ إنَّ ظهور الهيئة كطرف عراقي علني وحيد، يدافع عن المقاومة ويؤيد عملياتها ضد الاحتلال، ويرفض الانخراط في العملية السياسية الـتي أقامهـا الاحـتلال؛ للحصول منها على غطاء شرعي من عراقيين لوجوده واستمرار وجوده، قد مثَّل تحدياً للقوى القديمة، سواء تلك التي لعبت دوراً خيانياً ضد أهل العراق، أو تلك التي قبلت التعاون مع قوات الاحتلال، كما كشف دورها ومـدى أصالة فكرها.. كما أنَّ تطور موقفها، وتصاعد دورها رغم كـل الـضغط الواقع عليها، من كل تلك الأطراف ومن الاحتلال بطبيعة الحال، كان عاملاً كاشفاً للقوى التي جاءت مع الاحتلال، وعلى دباباته وللقوى التي ظهـرت وتحركت على أسس عرقية ..الخ.

وفي ذلك فإنَّ الملاحظة الجديرة بالاهتمام هـي أنَّ مواقـف الهيئـة "الصامدة والصحيحة" بدأ يعود إليه معظم الذين قبلوا الانخراط في العمليـة السياسية تحت الاحتلال، إذ كل من شارك فيها متراوح في مواقفه الآن بـين الإعلان عن فشل العملية السياسية والإعلان عن وفاتها، كما اللافت أنَّ مـا طرحه تشكيل وصلابة وتطور هيئة علماء المسلمين في العراق -وحالة التراجع من قبل من سار عكس توجهاتها -غدا يطـرح في كـل الـدول العربيـة والإسلامية، تساؤلات جدية حول "أهمية" ودور وصحة وجهات نظر القوى السياسية الحالية، وحول مدى أهمية كل هذا الضجيج السياسي والـصحفي

والإعلامي الدائر بين القوى والتيارات السياسية في مختلف البلدان العربيـة، باعتبار أن نظيراتها فشلت في مواجهة التحديات الحقيقية في الصراع مع الغرب في حالة العراق، وكذا أن دور الهيئة وتلك الحالة الجديدة التي سجلتها باتت تطرح إمكانيات ظهور "تيار إسلامي "جديد في الساحة أكثـر وضـوحاً في أطره المرجعية وأشد قدرة على الصمود.. بل والتطور،كبديل لتيارات إسلامية تبدو فاعلة على الساحة الفكرية والسياسية الإسلامية .

مثلت الهيئة تطوراً هاماً على أساسه ينبغي إعـادة النظـر في تقيـيم الأوضاع في مختلف الدول العربية والإسلامية على أساس ما قدمه من دروس وعبر.

الهيئة والوضع الراهن

لم يكن ظهور الهيئة عملاً مخططاً من الزاوية السياسية المباشرة ولا من الزاوية التخطيطية العامة قبل وقوع الغزو والاحتلال، إذ جاء التحول في عمل ونشاط الهيئة على خلفيات عديدة فرضتها الأحداث، أهمها: أنَّ حالة المسلمين في وسط العراق، وحين جرى تفكيك سلطات الدولة العراقية والحزب الوحيد الذي كان مسموحاً له بالحركة والنشاط والحكم –حزب البعث– قد صاروا في مواجهة حالة من الفراغ السياسي والتنظيمي –خاصة مع تفكيك جهـاز الدولة أو مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها– بما تطلب ظهور شكل للتعبير عن مصالحهم ورؤاهم وأفكارهم، خاصة وأن المناطق الأخرى في العراق كانت لا

تعيش هذه الحالة من الفراغ؛ حيث معظم المشاركين في التمهيد للاحتلال من العراقيين كانوا من مناطق أخرى في العراق..

وكذا جاء ميلاد الهيئة أو لنقل تغير موقفها ودورها -كحالة تعبير عن المسلمين في العراق- ليوفر ضرورة وجود معبر آخر عن من يرفضون الدخول في لعبة الاحتلال أو كمعبّر عن الموقف الأصيل للشعب العراقـي الـرافض للاحتلال، أو بالدقة للموقف الإسلامي الصحيح في رفض الاحتلال. وهنـا مثل وجود المقاومة ونشاطها ودورها، عاملاً مهماً من عوامل تشكل الهيئـة وفكرها سواء باعتبار أنَّ المقاومة لم تتمكن في بدايتها ولفترة طويلة من إعلان أجنحة سياسية لها، بسبب الوجود الأمريكي العسكري الكثيـف في تلـك المنطقة، وبالنظر لتلك الحالة العدوانية الإجرامية والوحشية التي اعتمدت مـع المسلمين في تلك المنطقة. لقد وفرت المقاومة ظرفاً حقيقياً يمكن الهيئة من نيل مصداقية حقيقية لمواقفها باعتبار أنها تدافع عن فعل حقيقي متطـور تدعمـه ويوفر لها صدقية وسمعة عالية في داخل العراق وخارجه.

وهنا فمن الأهمية الإيضاح، أنَّ الهيئة باتت تياراً مشهوداً له بالمرجعية على الساحة العراقية-كما هو الحال عندما طلب مقتدى من الشيخ حـارث الضاري إصدار فتوى بحرمة قتل الشيعة -كما أمست الهيئة الآن ذات سمعـة معنوية تحظى بإجماع كل القوى المقاومة في العراق بل وحتى هي باتت تحظى بإجماع بين كثير من التيارات السياسية التي دخلت في العملية السياسية تحت الاحتلال وثبت لها خطأ هذه المشاركة وصحة مواقف الهيئة، وهو ما تجلى من خلال حالة الرفض الواسعة من جهات ومناطق العراق المختلفة لجريمة إصدار

مذكرة اعتقال بحق الشيخ المجاهد حارث الضاري، بما جعل من أصدروا تلك المذكرة يتهمون بعضهم البعض بالمسئولية عن إصدارها ..الخ.

الدور الاستراتيجي والمستقبلي

يبدو السؤال الجوهري هنا، هو إلى أين تسير هيئة علماء المسلمين في العراق؟ أو بالدقة أن السؤال الجوهري هو: كيف تتحول هيئة علماء المسلمين إلى قيادة إستراتيجية للصراع ضد الاحتلال وضد محاولة تفكيك العراق، باعتبارها هيئة ذات طابع عقدي وذات علاقات وثيقة مع مختلف القوى العراقية (المختلفة مع بعضها البعض)، وباعتبارها القوة الوحيدة التي اتخذت موقفاً مؤيداً للمقاومة ورافضة للعملية السياسية، دون الدخول في صراعات هامشية أو حزبية مع أحد.

كما يزيد من أهمية السؤال، أنَّ الهيئة قد تهيأ لها وضع أفضل حتى وهي تتعرض إلى مواقف وإجراءات عدائية، إذ الهيئة تمكنت بعد عمليات التهديد لقادتها أو إصدار مذكرات باعتقالهم، من توسيع رقعة تمثيلها السياسي الإسلامي والعربي بوجود قادتها في بلدان عديدة، ما هيأ لها ظرفاً أفضل للتعبير عن مواقفها وصلاتها مع المقاومة في العراق ومن توثيق علاقاتها مع القوى المقاومة على الصعيد العربي والإسلامي، بما وسع مصداقيتها في داخل العراق وخارجه، وسمح لها بأفق أوسع للحركة.

والبادي أنَّ الهيئة باتت تدرك طبيعة دورها الجديد، كما يظهر من خلال "تصريحات الشيخ الضاري "التي يُظهر رصدُها حرصاً من الرجل على

فتح المجال لتجميع القوى العراقية المختلفة تحت عباءة التعبير الفكري والسياسي للهيئة، كما يظهر من خلال رؤية أنَّ الهيئة قد تصدت لكل الاعتداءات التي وقعت في مختلف أنحاء العراق من قبل قوات الاحتلال -وهو ما انعكس في حالات التأييد والتواصل مع الهيئة في جنوب البلاد وفي شماله، وليس فقط في الوسط-كما هو يظهر من أن الهيئة وقفت بصلابة وبجهد حثيث ضد كل محاولات الاقتتال الطائفي، بما جعلها القوة العراقية الأكثر قدرة على جمع العراقيين.

كما البادي أنَّ الهيئة، أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية والسياسية كما هو الحال في مؤتمر الحملة العالمية لمقاومة العدوان المنعقد في اسطنبول وفي المؤتمر القومي الإسلامي المنعقد في قطر.